DOCUMENT RESUME

ED 467 693 UD 035 282

TITLE	Symposium on Girls' Education: Evidence, Issues, Actions. Proceedings (Arabic Version). (Washington, DC, May 17-18, 2000).
INSTITUTION	Agency for International Development (IDCA), Washington, DC.
SPONS AGENCY	Academy for Educational Development, Washington, DC.
PUB DATE	2000-05-00
NOTE	65p.; Also supported by Development Alternatives, Inc. Produced by the SAGE Project (Strategies for Advancing Girls' Education). For this document in English, Spanish, or French, see UD 035 279-281. Photographs may not reproduce clearly.
CONTRACT	FAO-0100-Q-6006-0
AVAILABLE FROM	Academy for Educational Development, 1825 Connecticut Avenue, NW, Washington, DC 20009-5721. Tel: 202-884-8000; Fax: 202-884-8408; e-mail: sage@aed.org; Web site: http://sage.aed.org.
PUB TYPE	Collected Works - Proceedings (021)
LANGUAGE	Arabic
EDRS PRICE	EDRS Price MF01/PC03 Plus Postage.
DESCRIPTORS	*Access to Education; Educational Quality; Elementary Secondary Education; *Females; Gender Issues; Government Role; Partnerships in Education; Sex Differences; *Womens Education

ABSTRACT

This symposium highlighted core issues of controversy in girls' education and explored implications for policy and practice. Its evidence-based discussion forum encouraged dialogue, debate, and increased interaction and developed partnerships among academic institutions, nongovernmental organizations, multilateral development agencies, and other policymaking institutions. The symposium was organized around six thematic panels: "Increasing Girls' Educational Participation and Closing the Gender Gap: Basic Education or Girls' Education?"; "Can We Effectively Balance Efforts to Improve Both Access and Quality?"; "Multisectoral Support for Girls' Education: Help or Hindrance?"; "Educating Girls or Educating Women: Debating the Resource Investment Dilemma"; "Creating Girl-Friendly Schools While Respecting Conventional Practices: Does Innovation Increase the Potential for Local Resistance?"; and "Partners, Adversaries, or Watchdogs: Defining the Relationship between Governments and NGOs in Implementing Girls' Education Programs." Following panel discussions, participants divided into breakout groups to discuss implications for policy and practice. Areas of consensus included the need for a variety of methods to increase community involvement in local schools to generate political will at all levels and the need to increase attention to quality and recognize that universal access to quality basic education is a basic human right. (SM)

Reproductions supplied by EDRS are the best that can be made
from the original document.

معاصر

الندوة حول تعليم الفتيات

أدلة ومسائل وإجراءات

ED 467 693

UD035282

USAID

PERMISSION TO REPRODUCE AND DISSEMINATE THIS MATERIAL HAS BEEN GRANTED BY

M. Rihani
Academy for Educational Dev't

TO THE EDUCATIONAL RESOURCES INFORMATION CENTER (ERIC)

U.S. DEPARTMENT OF EDUCATION
Office of Educational Research and Improvement
EDUCATIONAL RESOURCES INFORMATION CENTER (ERIC)

☑ This document has been reproduced as received from the person or organization originating it.

☐ Minor changes have been made to improve reproduction quality

• Points of view or opinions stated in this document do not necessarily represent official OERI position or policy

BEST COPY AVAILABLE

الندوة حول تعليم الفتيات

أدلة
ومسائل
وإجراءات

١٧-١٨ أيار ٢٠٠٠

الوكالة الأميركية للتنمية الدولية
مكتب البرامج العالمية والدعم الميداني والبحوث
مكتب المرأة في التنمية
1300 Pennsylvania Avenue, NW
Washington, D.C. 20523-3801

بالرغم من أن التعليم على كافة المستويات يؤدي إلى فوائد هامة، إلا أن أكثر المسائل التربوية إلحاحاً اليوم في بلدان نامية كثيرة هي مسألة التعليم الأساسي وخصوصاً تعليم الفتيات.

الرئيس الأميركي بيل كلينتون
المؤتمر العالمي للتعليم، دكار، السنغال، ٢٠٠٠

إننا نحتاج إلى جميع هؤلاء الذين يتمتعون بسلطة تغيير الأمور لنشكل تحالفاً في تعليم الفتيات: الحكومات والمجموعات التقدمية الطوعية وخصوصاً المجتمعات المحلية والمدارس والأسر.

الأمين العام لدى الأمم المتحدة السيّد كوفي أنان
المؤتمر العالمي للتعليم، دكار، السنغال، ٢٠٠٠

الفهرس

٧ المقدمة

١٢ زيادة مشاركة الفتيات الدراسية والحد من التفاوت الجنسي: التعليم الأساسي أو تعليم الفتيات؟

١٧ هل يمكننا أن نوفق بفعالية بين جهود تحسين كل من فرص الالتحاق بالمدارس والتعليم الجيد من حيث النوعية؟

٢٣ الدعم من قطاعات متعددة لتعليم الفتيات: هل هو إعانة أو إعاقة؟

٢٧ تعليم الفتيات أو تعليم النساء: مناقشة معضلة استثمار الموارد

٣٣ إنشاء مدارس مهيأة للعناية بأمور الفتيات مع إحترام التقاليد: هل تزيد التغييرات الجديدة من إمكانية المقاومة المحلية؟

٣٩ تحديد العلاقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج تعليم الفتيات: شركاء أو خصوم أو مراقبون

٤٥ الجلسة الختامية

٤٩ كلمة المسؤول الإداري لدى وكالة USAID السيّد ج. بريدي أندرسون

٥٢ المشاركون

٦٥ مفتاح رموز رسوم الغلاف

محاضر ندوة الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID) حول تعليم الفتيات

الخلفية والهدف

في إطار الخطوة الأولى من الإعداد للندوة حول تعليم الفتيات، دعا «مكتب المرأة في التنمية» لوكالة USAID إلى إجتماع أكثر من خمسين من المختصين والباحثين والمستشارين ومسؤولي التنمية في العاصمة الأميركية واشنطن في ١ كانون الأول ١٩٩٩ لمناقشة المسائل والتجارب المتعلقة بتعليم الفتيات حول العالم. ونظم مشروع استراتيجيات «تحسين تعليم الفتيات» (SAGE) لـ «أكاديمية الإنماء التربوي» (AED) المؤتمر حول تعليم الفتيات لتقديم المستجدات من المعلومات والأدلة والأسئلة حول فعالية النشاطات الحالية للتشجيع على مشاركة الفتيات التربوية.

واستعملت وكالة USAID ومشروع SAGE المعلومات التي تم جمعها خلال المؤتمر لتوفير سلسلة من الدراسات والمستعرضات حول المسائل الأساسية والمثيرة للجدال من موضوع تعليم الفتيات. وأيدت الدراسات تأييداً كبيراً أو طرحت أسئلة كثيرة حول فعالية مختلف السياسات والاستراتيجيات والجهود التي تم بذلها للتنفيذ خلال السنوات العشرة السابقة لتعليم الفتيات. وفيما وفرت بعض هذه الدراسات سرداً لتجارب معينة، إلا أنها بقيت مركزة على تقديم الأدلة والبيانات وتحليلها. وزيادةً على ذلك، تضمنت كلها توصيات محددة حول طريقة تحسين السياسات والممارسات للمجموعة القادمة من النشاطات المصممة لضمان فرص حصول الفتيات على الدراسة الأساسية وإكمالهن لها بنجاح. وراجع قراء من خارج الندوة الدراسات مراجعة دقيقة وعدلها باستمرار مؤلفوها خلال الأشهر السابقة للندوة.

عقدت الندوة حول تعليم الفتيات من ١٧ حتى ١٨ أيار ٢٠٠٠ في المتحف الوطني للمرأة في الفنون في العاصمة واشنطن. وكان الهدف إكمال الحوار حول المواضيع والمسائل الجوهرية التي تثير جدالاً في تعليم الفتيات ولإيجاد الانعكاسات للسياسة والتطبيق. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، تم تصميم الندوة للحث على مناقشة قائمة على الأدلة في إطار اجتماع تشجع على الحوار والنقاش وزيادة التفاعل ووضع مشاريع مشتركة بين المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية ووكالات التنمية المتعددة الأطراف ومؤسسات أخرى لوضع السياسات. وتم تنظيم الندوة حول ستة لجان موضوعية. وتألفت اللجان من أربع أو خمسة مستعرضين أوجز كل واحد منهم دراسة حول ناحية مختلفة من الموضوع أو المسألة (مثل العلاقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتنفيذ برامج التعليم الأساسي للفتيات والنساء وإنشاء مدارس مهيأة للعناية بأمور الفتيات مع احترام التقاليد). ثم رأس أعضاء اللجان معاً المناقشات للمسائل وكانت مدة المستعرضات محدودة جداً للسماح لأعضاء اللجان والمشاركين بوقت كافٍ للمساهمة في جدال حي لا بل حاد للمسائل والأسئلة التي تم طرحها.

إثر مناقشات اللجان، انقسم المشاركون إلى مجموعات مصغّرة لتقدير إنعكاسات الأدلة على السياسات والممارسات. واستعملت هذه الجلسات وسيلة مبتكرة للنقاش تشمل لوحات الصفحات المتقلبة وأقلام ملونة وأوراق لاصقة وكميات وافرة من القهوة والحلوى فشجعت الناس على وضع توصيات محددة جداً حول الممارسات التي تفيد الفتيات والسياسات التي قد تمكن هذه الممارسات من الحدوث.

المشطاركون

حضر الندوة أكثر من مئتيّن مشارك أتى نصفهم تقريباً من إثنين وثلاثين بلداً نامياً. وتألفت المجموعة من عينة واسعة التمثيل من أصحاب القرار السياسي: المختصون والأكاديميون وكبار المخططين ومدراء البرامج من القطاعيّن الخاص (المنظمات غير الحكومية والمؤسسات التجارية ووسائل الإعلام) والعام (الوكالات الحكومية والتمويلية).

أبرز وقائع الندوة

إفتتح الندوة المسؤول الإداري لوكالة USAID جـ. بريدي أندرسون الذي قال إن التعليم هو «حجر أساس نجاح مستقبل أطفالنا». وأشار إلى أن هذا النجاح مطلوب خصوصاً في البلدان النامية مستشهداً بملاحظة صديقه الراحل الرئيس جوليوس نيريري أن «التعليم ليس سبيلاً للهروب من الفقر لكنه وسيلة لمكافحته.» وأوضح السيّد أندرسون أن الحث على تعليم الفتيات يشكل أولوية كبيرة لوكالة USAID ولقد تلقى تشجيعاً من الإشارات التي تدل على أن جهود الوكالة، بالإضافة إلى تلك التي تبذلها الهيئات الممولة الأخرى والحكومات والقطاع الخاص، تساعد الفتيات على تخطي العوائق المادية والنفسية أمام التعليم حول العالم[1]. وختم السيّد ندرسون بحث المشاركين على أن يكون هدفهم «ليس فحسب منح الفتيات القدرة على القراءة عن عالم جديد بل أيضاً القدرة على رؤية عالمهن الخاص من منظار جديد.

المسؤول الإداري لوكالة *USAID* جـ. بريدي أندرسون

خلال حفل استقبال للمشاركين عشية اليوم الأول، قدمت مديرة «مكتب وكالة USAID للمرأة في التنمية» السيّدة كاثرين بليكسلي، شكرها للمشاركين وأعضاء اللجان ومنظمي الندوة. وقالت إن الندوة «قد يكون له تأثيرات بعيدة المدى على تحسين تعليم الفتيات حول العالم.» وتابعت السيّدة بليكسلي قائلة

---

١ أصدر مكتب USAID لوضع السياسات مؤخراً دليلاً جديداً حول برامج التعليم الأساسية للوكالة ويولي إهتماماً خاصاً بتعليم الفتيات. وشأنها شأن العديد من المشاركين في الندوة، تدعو دراسة USAID حول السياسة إلى جمع وتحليل البيانات الفاصلة من حيث الجنس لتحديد درجة التفاوت الجنسي بالإضافة إلى درجة نشوء العوائق أو مزيج منها أمام تعليم الفتيات عن جهة الطلب (عوامل الأهل والعوامل الإجتماعية الاقتصادية) أو جهة العرض (السياسات والممارسات التي تعيق الفتيات). وبشكل أكثر تأكيداً، يشترط توجيه السياسة «أن تتحقق كل مهمة تدعم تنمية التعليم الأساسي من أن البيانات المتوفرة حول المشاركة التعليمية تم تحليلها للتعرف على مدى الإعاقة التعليمية التي تواجه الفتيات على صعيد أولي من خلال استعمال أدلة التشخيص مثل التفاوت الجنسي في نسب الالتحاق الأولي بالمقارنة مع النقص الاجمالي للفتيات في نسبة الالتحاق الكامل. وزيادةً على ذلك، «يجب أن تسعى المهمة (المهمات) إلى التعرف على الوسائل الممكنة والفعالة من ناحية التكاليف للتخفيف من هذه العوائق أو إزالتها ويجب أن تبحث بجدية في إمكانية ضم هذه الوسائل إلى استراتيجياتها لإصلاح التعليم الأساسي.» وكالة USAID، ٢٧ حزيران ٢٠٠٠، «دراسة من السياسة: تركيز البرنامج ضمن التعليم الأساسي،» التبليغ العام لـ PPC رقم ٠٦٥٠، العاصمة واشنطن، ص. ١٧.

نائب الكونغرس الأميركي إيرل بوميروي والسيّد جو كرابا والسيّدة كاثرين بليكسلي

إن المواضيع المتعددة التي تكررت خلال يوم المستعرضات لفتت إنتباهها. أولاً غالباً ما لا يبلغ التعليم الأساسي بمفرده جميع الأطفال وخصوصاً الفتيات في المناطق النائية. وثانياً، تكون المدرسة المهيأة للعناية بأمور الفتيات أيضاً مدرسة مهيأة للعناية بأمور لفتيان فيكتسب كل من الفتيات والفتيان منافع تنعكس في نسب إتمام الدراسة. وثالثاً، نريد تغيير معنى «فرصة» من فرصة الوصول إلى البنى (مباني المدارس) إلى فرصة الحصول على النوعية الجيدة وفرصة الحصول على التعلم. ورابعاً، يعتمد التعليم الجيد من حيث النوعية على الشراكات إذ لا تستطيع جهة واحدة تحديد النوعية أو توفيرها على أي مستوى واحد. وخامساً، تكون المنافع متعددة ونموذجية من التعليم الجيّد من حيث النوعية لكل من الفتيات والفتيان ويمكن زيادة المنافع من خلال الشراكات. وختاماً، يعني التعليم الجيد من حيث النوعية إنشاء المعرفة عوضاً عن مجرد نقلها.

«في اليوم الثاني من الندوة، تكلم نائب الكونغرس الأميركي إيرل بوميروي (عن ولاية نورث داكوتا) إلى المشاركين حول تأييده القوي للمسائل المتعلقة بتعليم الفتيات. وتابع السيّد بوميروي قائلاً إنه بصفته أب وعضو في لجنة العلاقات الدولية في الكونغرس، فهو مناصر بارز للتعليم الأساسي والشامل للفتيات ويؤيد زيادة التمويل الفدرالي لهذه الجهود. وأفاد السيّد بوميروي بـ«إني مقتنع أن توفير التعليم الأساسي لجميع الفتيات هو أهم الأمور التي تستطيع الولايات المتحدة أن تقوم بها لتحسين سياستنا الإنمائية وتحسين حياة النساء والفتيات حول العالم. ويسرني جداً أن أشارك في هذه الندوة.»

خلال الجلسة الختامية، شكل واحد وثلاثون مشاركاً صفاً خلف الميكروفونات للتعهد بإتخاذ خطوات معينة نتيجة حضور الندوة. وكانت بعض هذه التعهدات محددة جداً وشملت إجراءات مثل الشروع في مبادلات للمشاريع بين البلدان والعمل مع وسائل الإعلام على لفت الإنتباه إلى تعليم الفتيات ورعاية ندوة وطنية حول تعليم الفتيات. ولقد سبق أن بدأ بعض العمل على تطبيق هذه التعهدات. فعلى سبيل المثال، وافقت حكومة السلفادور وبعثة وكالة USAID بحماسة على فكرة بعثة السلفادور لعرض عقد المؤتمر الوطني الأول في البلاد حول تعليم الفتيات وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية. وقد حصل هذا الحدث في تشرين الثاني ٢٠٠٠.

النتائج والخطوات التالية

بالإضافة إلى واحد وثلاثين تعهداً معيناً من العمل اللاحق للندوة (منتشر في هذا المستند)، استفاد المشاركون من الإجتماع لبناء أو توطيد علاقاتهم المهنية والشخصية وتبادل الأفكار والتجارب وإثارة الحماسة والقوة المطلوبتيّن لتنفيذ العمل. وفي رسائل الكترونية ورسائل بريدية بعد الندوة، أسرف المشاركون في الإطراء. فكتبت السيّدة سوزان غرانت لويس (جامعة هارفرد) أن «اختيار المكان [المتحف الوطني للمرأة في الفنون] كان مثيراً للأفكار! أعتقد أن جلسات العمل في المجموعات المصغرة أعطت فرصة جيدة للتفاعل.» كما كتبت المديرة التنفيذية لجمعية المتخصصات الإفريقيات بالتعليم (FAWE) السيّدة بنينا ملاما أن «الاجتماع [كان] مفيداً جداً وسررت جداً بفرصة تقاسم التجارب وبناء شبكات اتصال. وأود أن أعبر عن شكري الخاص للسماح لعدة فروع محلية من جمعية المتخصصات الإفريقيات بالتعليم بالمشاركة. فهذا يساهم كثيراً في تعزيز قدرة جمعية المتخصصات الإفريقيات بالتعليم على الصعيد الوطني.»

وكانت النتيجة الأخرى أن الجلسات المكتملة الأعضاء واللجان والمجموعات المصغّرة كشفت نواحٍ عديدة اتفق عليها جميع المشاركون تقريباً. وشملت بعض من هذه النواحي من الإجماع:

- الحاجة إلى مجموعة متنوعة من الوسائل لزيادة مشاركة المجتمع المحلي في المدارس المحلية على أنها وسيلة لتوليد العزم السياسي على كل المستويات لتوفير فرصة حصول الجميع على تعليم جيد من حيث النوعية.
- أن الحكومة وحدها لا تملك الموارد الملائمة سواء كانت بشرية أو مالية لضمان فرصة الحصول على التعليم الجيد من حيث النوعية للجميع وأنه يجب حشد القطاعات الأخرى بما فيها التجارية والإعلامية والدينية لدعم تعليم الفتيات.
- الحاجة إلى زيادة الانتباه إلى النوعية لا بل إعادة تحديدها والاعتراف بأن فرص الحصول العالمية على تعليم أساسي جيد من حيث النوعية هو حق إنساني أساسي.
- الحاجة إلى جمع وتحليل البيانات الفاصلة من حيث الجنس والجغرافيا لتحسين تحديد مدى وطبيعة النقص في نسبة الالتحاق الكامل بأنظمة المدارس الوطنية.
- أنه نظراً لقلة الموارد، يجب إعطاء الأولوية لتعليم الفتيات لكن من الهام أيضاً وضع برامج تزويد النساء بالمهارات العملية والموجهة للأسواق والأساسية المتعلقة بمعرفة القراءة والكتابة والحساب.
- أن تكون المدارس المهيأة للعناية بأمور الفتيات مهيأة للعناية بأمور الفتيان أيضاً أي أن يستفيد الفتيان من الوسائل التي تهدف إلى تحسين نوعية تجربة التعلم في صفوف الدراسة للفتيات.

كانت ناحية أخرى متفق عليها هي الحاجة إلى الاستمرار في إضفاء تحسينات على دراسة بعض المسائل التي لم يتمكن المشتركون من طرحها إلا بإيجاز بسبب الوقت القصير الذي أمضوه معاً. وبالتالي سيعمل مشروع SAGE مع مؤلفي الدراسات المقدمة خلال الندوة لتحسين مناقشاتهم للمواضيع والأسئلة مع الأخذ بالاعتبار المناقشات التي جرت مع المشاركين. وسيتم جمع هذه الدراسات على شكل منشور بطول كتاب سيتم نشره في اوائل عام ٢٠٠١. وقراء هذه المحاضر مدعوون لإرسال تعليقات على الندوة أو هذه

المحاضر إلى العنوان الموجود على الغلاف الخلفي من هذا المستند. وسيتم تقييم هذه التعليقات وإضافتها إلى المنشور عندما يكون ذلك ملائماً.

كلمات شكر

ساهم العديد من الناس والمنظمات في النجاح الساحق للندوة حول تعليم الفتيات ولهذه المحاضر. ورعى الندوة «مكتب وكالة USAID للمرأة في التنمية» بتوجيه من السيّدة سوزي كلاي ودعم من المديرة كاثرين بليكسلي ونائبة المديرة منيرة سالم موردوك. وتكفلت بتخطيط الحدث لجنة مؤلفة من السيّدة سوزي كلاي (وكالة USAID)، والسيّدة مي الريحاني والسيّد هاورد وليامز والسيّدة كارن تيجين والسيّدة فرانسين أغيه (أكاديمية الإنماء التربوي)، والسيّدة لوري براش (المعاهد الأميركية للبحوث American Institutes for Research)، والسيّدة جانيت روب (شركة Creative Associates International, Inc.)، والسيّدة جو ألان لاسر (شركة DevTech Systems)، والسيّد راي شسترفيلد (شركة Juarez and Associates)، والسيّد ماوريتسيو برتران (بنك Inter-American Development Bank) والسيّد جون هاتش (مركز وكالة USAID لتنمية القدرة البشرية USAID's Center for Human Capacity Development).

وبالإضافة إلى المشاركة في لجنة التخطيط، نظمت أكاديمية الإنماء التربوي ونفذت الندوة (على أنها مقاول من الباطن لشركة شركاء التنمية الدولية Development Associates International). ونقدم شكرنا ايضاً للسيّدة بولا غوبنز والسيّدة نورا كراك والسيّدة اليزابيت شوبا والسيّدة صلا با والسيّد تايرون مكداول الذين عملوا جميعاً بدون توقف للتأكد من تخطيط كل تفصيل.

وقام برئاسة توسط جلسات اللجان السيّد ماوريتسيو برتران والسيّدة سوزان غرانت لويس والسيّد آش هارتويل والسيّد جون هاتش والسيّدة جو ألان لاسر والسيّدة منيرة سالم موردوك. ونسقت جلسات المجموعات المصغّرة السيّدة لوري براش والسيّد راي شسترفيلد والسيّدة مارسيا اليس والسيّدة كارين فرديركسون والسيّد آش هارتويل والسيّد جون هاتش والسيّدة بفرلي جونز والسيّدة جو ألان لاسر والسيّدة أيلين ميراغي والسيّدة جانيت روب والسيّد دافيد سنكر والسيّد براين سبايسر والسيّدة كارن تيجين والسيّد هاورد وليامز والسيّدة ملك زعلوق.

وتبرعت السيّدة كارولين تشانغ والسيّدة أتيما إيكلاي والسيّد جون أنغلز والسيّدة دانييلا ليردا والسيّدة لي آن إنغرام والسيّدة م. إلينا باتينيو والسيّدة راشيل لـ فيكس والسيّدة سيرينا ليلاند والسيّدة صوبيا نواز بتدوين الملاحظات خلال جلسات اللجان والأعضاء المكتملين والمجموعات المصغّرة ووضعوا مسودة معظم هذا المستند. وساهم السيّد جون أنغلز بمساعدة السيّدة بيغي كونغ أيضاً في أعمال الكتابة والتحرير والتصميم.

وفي الختام، تبرعت السيّدة ليندا براون والسيّدة ألكسيس برانت كوفي والسيّدة سارة دستور والسيّدة بريجيت دروري والسيّدة ألسيتا غولستون والسيّدة دينا هاندل والسيّدة ديبورا هانلي والسيّدة تيري موراي والسيّدة دونا سميث والسيّد براين سبايسر والسيّدة إيلي سبايسر والسيّدة كريستين ويكس والسيّدة نيكول ويبي، بجمع المجلدات والترحيب بالمسافرين والمساعدة بطرق أخرى كثيرة خلال الندوة.

١- زيادة مشاركة الفتيات التعليمية والحد من التفاوت بين الجنسيّن: التعليم الأساسي أو تعليم الفتيات؟

هناك جدال قائم حول ما إذا كانت برامج إصلاح التعليم الأساسي أو الجهود المستهدفة لتعليم الفتيات هي الأكثر فعالية في زيادة مشاركة الفتيات. ويجادل مؤيدو إصلاح التعليم الأساسي أنه عندما تبلغ نسبة التحاق الفتيان مستويات عالمية، سيرتفع مستوى التحاق الفتيات حتماً. وليس إصلاح التعليم الأساسي فحسب أساسي لصحة نظام التعليم عامةً إلا أن التوسيع والتحسين المستمريّن للتعليم الابتدائي والثانوي سيفيد عموماً جميع الأطفال بما فيهم الفتيات. وباختصار، فإن التعليم الجيد هو تعليم الفتيات. ويعترف مؤيدو تعليم الفتيات أن إصلاح التعليم الأساسي هو عنصر ضروري من تعليم الفتيات لكنهم يجادلون أن مجرد إدخال الفتيات إلى صفوف الدراسة لا يكفي. ويجب تصميم التوسيع والتحسين ليلبيا إحتياجات الفتيات وضم الردود على قلقهن في كامل نظام التعليم وفي بعض الحالات، وضع برامج خاصة تستهدف بالتحديد الفتيات لطرح المسائل الفريدة بهن. وباختصار، فإن تعليم الفتيات هو تعليم جيد.

وفي هذا المستعرض، كانت آراء أعضاء اللجان متماشية مع الطيف المؤيد للموقف الذي يرى أن «لانقسام» بين تعليم الفتيات والتعليم الأساسي مناقض نوعاً ما للموقف الذي يفيد بأن المدرسة المهيأة للعناية بأمور الفتيات هي أيضاً مدرسة مهيأة للعناية بأمور الفتيان.

ستناصر اللجنة التنفيذية لجمعية المتخصصات الإفريقيات بالتعليم تعزيز وتوسيع النشاطات القائمة لتعليم الفتيات وجمع ونشر قصص نجاح و«إتخاذ الإجراءات العملية لدفع الفتيات إلى التعلم!» – السيّدة بنينا ملاما

وجادلت السيّدة فيكي كولبرت (*Volvamos a la gente*/كولومبيا) تحقيق نوع جديد من المدارس للإنصاف الجنسي في التعليم أي تلك التي تقوم على نموذج «المدرسة الجديدة» (*Escuela Nueva*) في كولومبيا. وقالت السيّدة كولبرت إن «المدرسة الجديدة» «تعرض مجموعة من العناصر التي تجعل من مدرسة مهيأة للعناية بأمور الفتيات من خلال كونها مركزة على الأطفال ومشاركة وشاملة.» ويضم هذا النموذج مواقف الحجج لكلا التعليم الأساسي وتعليم الفتيات ويحيل التركيز من مجرد فرصة الحصول عليه إلى إنشاء صفوف دراسية مركزة على الأطفال والمتعددة الأعمار حيث يتعلم الأطفال في مجموعات صغيرة من خلال كتب متفاعلة. وتمكن البرامج المرنة وكتب التعلم الذاتي الفتيات من الغياب عن المدرسة خلال العادة الشهرية أو العناية بالاخوة والأخوات الأصغر سناً حسبما تدعو الحاجة والعودة إلى المدرسة للمباشرة حيث توقفن. وأفادت السيّدة كولبرت بأن الروتين وأدوات «المدرسة الجديدة» «لها القدرة على الحث على زيادة العلاقات المتناسقة بين جميع أعضاء أوساط المدرسة.»

وأكدت دراسة أجراها معهد *Instituto Ser* عام ١٩٩٢ أن التلاميذ الذين تلقوا دراستهم على طريقة «المدرسة الجديدة» تميزوا بمستويات مرتفعة من الثقة بالنفس بالمقارنة مع تلاميذ تلقوا دراسة أكثر تقليدية. وفي منشورات حول التعلم المتعاون، تم ربط الثقة الكبيرة بالنفس بالإنجاز في التعلم والأداء

الأكاديمي. وبالإضافة إلى ذلك، يكون التعلم المتعاون والثقة بالنفس متصلين في بعض الدراسات بانخفاض نسب التحيز القائم على العرق أو الجنس أو الإختلافات في المظهر. ووفقاً لهذا المنحى من التفكير، تكون المدرسة المهيأة للعناية بأمور الفتيات مدرسة مهيأة للعناية بأمور الفتيان حيث يشكل تحسين ثقة الفتيات بالنفس في المدرسة أساساً لتعزيز إمكانيات المرأة أو بعبارات السيّدة كولبرت «فتيات اليوم، نساء المستقبل». وأضافت السيّدة كولبرت أن الأدلة تظهر أن «المزيد من الشيء نفسه لا يكفي أي أن تحسين نوعية التعليم يقتضي تغييراً ثقافياً.» وحثت السيّدة كولبرت المشاركين على «دخول صفوف الدراسة وتنفيذ العمل. إننا نحتاج إلى تغيير جذري لضمان الإنصاف الجنسي ويمكن تحقيق ذلك.» وقالت إنه إذا حصل ذلك في طريقة صحيحة، سيستفيد كلا الفتيات والفتيان من التعلم المتعاون.

ستتقاسم وكالة *USAID* الهند نتائج الندوة مع زملاء وآخرين من أصحاب الشأن وستضمن استمرار مؤسسة *BETI* بعملها المتعلق بسياسة تعليم الفتيات. – السيّد نالين جينا

وتوسعت السيّدة غابرييلا نونيز والسيّد فرناندو روبيو (شركة Juárez and Associates/غواتيمالا) في تفصيل نموذجيّ مدرستيّن أخرتيّن مبتكرتيّن في أميركا الوسطى وهما برنامجيّ غواتيمالا لـ« المدرسة الجديدة الموحدة» (*Nueva Escuela Unitaria*) و«تعليم الفتيات» (*Eduque a la Niña*). وعرض برنامج «المدرسة الجديدة الموحدة» نتائج مرتبطة بتحسينات على نظام التعليم الأساسي تتضمن وسائل تعليم الفتيات. واستهدف البرنامج الأطفال الريفيين الذين يفتقرون للمساعدة وأدخلت إجراءات لتجعل المعلمين والأهل يعون ديناميكيات الجنس وأهمية توفير الدعم للفتيات. وكان برنامج «تعليم الفتيات» مشروعاً تجريبياً ركز على تعليم الفتيات. وأدت الوسيلتان إلى نتائج إيجابية دعمت فعالية برامج تعليم الفتيات. وناصرت السيّدة نونيز والسيّد روبيو اعتبار تعليم الفتيات والإنصاف الجنسي على أنهما موضوع ينطبق على كل المهام التعليمية على صعيديّ المدرسة ونظام التعليم.

وأفاد السيّد فرانك ميثود (منظمة UNESCO) بأن «زيادة وتحسين فرص التعليم للفتيات والنساء أساسيان لبلوغ أغراض التعليم للجميع.» وتابع قائلاً إنه لهذه الغاية، نحتاج إلى جهود مركزة ومبتكرة ومستمرة لطرح عوامل التفاوت بين الجنسيّن في فرص الحصول على التعليم وتخطي المقاومة الاجتماعية والعقبات مع زيادة الاستثمارات إذا لزم الأمر.» وقال السيّد ميثود أنه بالإضافة إلى بذل هذه الجهود المستمرة، يجب ايضاً وجود جو سياسي مساند لتوفير التعهدات الإدارية والمالية والسياسية اللازمة لبلوغ أغراض التعليم للجميع. «يجب أن يكون التعهد لجميع الأطفال وليس بعضهم أو معظمهم أو حسب ما هو ممكن.»

وأيد السيّد ميثود الموقف الذي يفيد بأن التعليم الجيد هو تعليم الفتيات.» وشرح أن التعليم الجيّد يقوم بثلاثة أمور جيداً: ١) إنه يحدد أساساً مشتركاً لأهداف التعلم التي يجب أن يطبقها الجميع؛ و٢) إنه يحول أهداف التعلم إلى فرص تعلم تشمل مجموعة مختلفة من الوسائل وتقر بمختلف احتياجات التعليم؛ و٣) إنه يحدد بنية تحتية للسياسة العامة ومالية وإدارية ولوجستية كافية للسعي إلى الفقرتيّن الأولتيّن بالتماسك مع مرور الزمن ولجميع المتعلمين في كافة الأوساط. و «الرأي المتناقض» للسيّد ميثود بعباراته

هو أن مجرد ضم الفتيات العددي لا يكفي. وسيؤدي التركيز المحدود إلى نوع من مستوى التعادل. إلا أنه قال إنه «يجب السعي المطلق إلى احتياجات التعليم الجيد» لأنه من الأساسي احترام التعليم على أنه حق للجميع. «بدون التعهدات المطلقة والمعايير المرتفعة لتحقيقها، تصبح المناصرة قضية متعلقة بالسياسة والإدارة العامة لتخصيص الموارد.» وهكذا نصح السيّد ميثود بضم السياسات المكملة لـ ١) توسيع المدارس الصغيرة الجديدة رأساً على عقب و٢) توسيع التعليم المبكر في الصبى وبرامج تعليم النساء..

ستتأكد وكالة USAID من أن كافة نشاطاتها التعليمية ستؤثر على تعليم الفتيات. - السيّدة ماكيدا تسيغاي

وإدعت السيّدة مارغريت ساتون (جامعة إنديانا) بأن نقاش تعليم الفتيات بالمقارنة مع التعليم الأساسي يعكس نقاش «المرأة في التنمية» (WID) بالمقارنة مع «التفاوت بين الجنسيّن والتنمية» (GAD) قبل سنوات عديدة. «وقالت السيّدة ساتون إن حتى الآن» يبدو أن المعلمين متوقفين على السؤال حول ما إذا كان الدعم لتعليم الفتيات يجب «توجيهه نحو برامج التعليم الأساسي أو ... توفيره في برامج مركزة على الفتيات.» ودارت المسألة كما تفعل الآن حول سؤالين: ١) سواء كان التركيز على الفتيات ضاراً بالفتيان أو ٢) كان للبرامج المركزة على الفتيات أي تأثير مباشر على أنظمة التعليم. ووفقاً للسيدة ساتون، فإن دراسات أجرتها وكالة USAID وأخرى وضعت جانباً المسألة الأولى وأظهرت أن الجو المهيء للعناية بأمور الفتيات جواً مهيئاً للعناية بأمور الفتيان أيضاً. إلا أن السيّدة ساتون قالت إن «الحقائق لا تزال غير كافية حول ما إذا كان من المهم التوجيه أو وضع مركز أساسي» في ما يتعلق بفرص التعليم أمام الفتيات. وجادلت السيّدة ساتون أنه يجب تعلم دروس كثيرة من التحول من «المرأة في التنمية» إلى «التفاوت بين الجنسيّن والتنمية» حيث انتقل التركيز من تفحص التفاوت بين الجنسين إلى العلاقات من حيث الجنس. ويشجع هذا إعادة تحديد أدوار الجنسيّن المعيارية في المجتمع والتغير في التصرفات (كما حصل في الولايات المتحدة بالنسبة للتصرف الجنسي الضار في المدارس.) وفي النهاية، ختمت السيّدة ساتون أن تعهد أكبر بمسألة لتفاوت بين الجنسيّن في التعليم أمر ملح بالرغم من أنه صعب.

السيّد هاورد وليامز والسيّدة مارغريت ساتون

بدأت السيّدة دافني تشيموكا (جمعية المتخصصات الإفريقيات بالتعليم) مستعرضها من خلال إبراز بعض العوائق الكبيرة أمام مشاركة الفتيات في زمبيا بما في ذلك المسافات الطويلة للذهاب إلى المدرسة والمعتقدات والممارسات التقليدية السلبية وتأثير مرض الإيدز/فقدان المناعة المكتسبة وجو غير ودي في المدارس. ومن أجل تلبية هذه التحديات، بدأت زمبيا بـ «إصلاح» برنامجها التعليمي ومشروع تعليم الفتيات. ويتم حالياً دمج مشروع تعليم الفتيات ببرنامج التعليم الأساسي مما أدى إلى مسألتين تثيران القلق من مستقبل إصلاح التعليم في زمبيا (كان مستعرض

السيّدة ساتون قد توقع كلاهما بدقة). وهاتان المسألتان هما: ١) هل سياتي تعليم الفتيات مباشرةً من التعليم الأساسي؟ و٢) هل توجد القدرة المالية والبشرية على توجيه تعليم الفتيات وعلى الحفاظ على الأرباح المجنية من فرص حصول الفتيات على التعليم؟ ولطرح هاتيّن المسألتيّن، أعطت السيّدة تشيموكا التوصيات التالية حول السياسة: التنازل عن الألعاب وخطط معالجة أثر أزمة مرض الإيدز على نظام التعليم والتعليم الإبتدائي الشامل الإلزامي والحوافز للأطفال الذين يعيشون على الهامش والابتكارات في تعليم المعلمين.

السيّدة بتينا مول

خلال مناقشة المستعرضات، اقترحت السيّدة نيرا بورا (برنامج UNDP/الهند) أن على أعضاء اللجان البحث في مسألة تشغيل الأطفال وتأثيرها على فرصة الحصول على التعليم لأن «العمل في الهند أظهر أهمية النظر إلى عالم أوسع من معيشة الأطفال.» وفي شكل مماثل، قالت السيّدة أميلي فارغاس بارون (وكالة USAID) إن أعضاء اللجان لم ينكروا الأمم التي تعاني من الأزمة. وقالت أليزابيت كينغ (البنك الدولي) إن التعليم للجميع يجب أن يكون في الطليعة والسؤال الأساسي هو ما يجب القيام به لتحقيق تلك السياسة... فإذا نظرنا إلى بيانات الدخل الإجمالية، سنرى أن استهداف البنات هو الوسيلة الوحيدة للحصول على التعليم الأساسي للجميع. ولفت الانتباه إلى تعليم الفتيات هو بمثابة مانع لكافة المشاكل التعليمية فإذا أقنعنا الفتيات بالذهاب إلى المدرسة، فسيلحق بهن الفتيان.»

ستعمل غواتيمالا على زيادة التوعية العالمية وبناء الوحدة العالمية على أهمية تعليم البنات. – السيّدة ريتا روش دي ليفا

وخلال جلسات المجموعات المصغّرة لهذه اللجنة، عُرضت مقترحات عديدة للسياسات والممارسات لزيادة مشاركة الفتيات التربوية. وتبعت هذه المقترحات أفكار كثيرة برزت في الجلسة المكتملة الأعضاء.

وعرض مشاركون وأعضاء لجان كثيرون انعكاسات سياسية هامة شعروا أن على واضعي السياسات والهيئات الممولة معالجتها. فعلى سبيل المثال، يجب أن تضم وزارات التربية التدريب على التفاوت بين الجنسيّن إلى تدريب ما قبل الخدمة وخلالها. ويجب أن تشترط الهيئات الممولة وتنفذ تطبيق التحليل والتخطيط للتفاوت الجنسي في البرامج التربوية. ويجب أن تكون السلطات المحلية مسؤولة عن التقرير حول سبب غياب الفتيات عن مدارسهن. ويجب أن تصوغ المدارس والمجتمعات المحلية وتنفذ سياسات التحرش الجنسي وتصرف المعلمين والمدراء (وتطرد التلاميذ) الذين يخالفون هذه السياسات. ويجب أن تصوغ الحكومات السياسات الاقتصادية التي تجد مزيداً من فرص التوظيف، خصوصاً في المناطق

الريفية. وستُستعمل هذه الفرص لتكن بمثابة حوافز للأسر لترسل الأطفال أو جميع أطفالها إلى المدرسة فتزيد بالتالي الطلب على التعليم.

ووافق أعضاء اللجان والمشاركون على أنه يجب أن تكون إصلاحات التعليم الأساسي ملبية لحاجات التعليم المعينة للفتيات من خلال عملية تغيير كامل نظام التربية. وهناك حاجة إلى التركيز على جميع الأطفال من فتيات وفتيان. وأوصى آخرون بالتركيز على النمو المبكر من الصبى الذي قد يكون خياراً بديلاً أقل كلفة واستثماراً أكثر استمرارية في النهاية إذ قد يخفض الاستثمارات في هذا المستوى النفقات على المدى الطويل ولأن تربية الأطفال الرضع وصغار الأطفال تقع أساساً على عاتق الأسرة والأبوين.

ويقترح البعض اكتساب فهم أكبر لـ«الوقائع المتعددة الثقافات» أي الثقافة والظروف المحلية. واقترحوا أن هذا الفهم سيشترط ليس فحسب إشراك أصحاب الشأن المحليين في حوار ومشاورات مستمرة بل أيضاً القيام بأبحاث في النوعية والكمية أيضاً. ويجب أن تم ولاء انتباه للعلاقات بين الجنسين وأدوارهما (بالإضافة إلى مسائل فرص الإلتحاق بالمدارس والنوعية وأخرى مدروسة عادةً). وزيادةً على ذلك، لتكن البيانات في حد أقصى من الفائدة، يجب أن تكون منقسمة حسب الجنس والدخل والعرق والموقع الجغرافي. ويكون هذا المستوى من التفاصيل والتحاليل قيماً جداً للباحثين وواضعي السياسات والجهات المحلية التي تسعى إلى فهم الأسباب الجوهرية للأماكن المتشبثة خصوصاً من عدم الإنجاز.

السيّدة كارين هايد

وأشار بعض المشاركين إلى أن الخطوط بين السياسات والممارسات ليست سهلة الرسم لأن بنى وعمليات المؤسسات تقرر حقاً السياسات والممارسات. وهكذا اقترحت مجموعة واحدة تسمية التوصيات بـ «المسائل العملية» عوضاً عن «الممارسات».

وفي وجه عام، بينما وجدت بعض الاختلافات حول أفضل وسيلة لتحقيق التعليم للجميع، تم الاتفاق عامةً بعبارات السيّدة كارن هايد (Latilewa Consulting) على أن «المدارس الجيدة هي جيدة للفتيان والفتيات معا». وزيادةً على ذلك وكما أشار السيّد ميثود، يتطلب توفير المدارس الجيدة «العزم السياسي والتمويل والمناصرة واحترام حقوق الانسان الأساسية.» وفي الختام، قد يضيف المرء إلى هذا المزيج من الميزات والمتطلبات للمدارس الجيدة، إعادة تفحص وتحسين فهمنا الحالي لأدوار الجنسين، كما اقترحت السيّدة ساتون.

٢. هل يمكننا أن نوفق بفعالية بين جهود تحسين كل من فرص الالتحاق بالمدارس والتعليم الجيد من حيث النوعية؟

> ستحسن منظمتنا غير الحكومية في ملاوي شبكات اتصالها وستعمل في فريق لتعزيز تعليم الفتيات. – السيّد إيرنست بمبا

في الثمانينات والتسعينات، تمت إعادة تنظيم العديد من أنظمة التربية إما لتوسيع الخدمات أو لتحسينها. ولقد أدت هذه الجهود إلى زيادة نسبة التحاق الفتيان والفتيات بالمدارس وأدت أيضاً الى تحسينات في تدريب المعلمين وتطوير المناهج. إلا أنه بالرغم من زيادة نسب التحاق الفتيات، لم يتدنى التفاوت بين الفتيات والفتيان. ووفقاً لتقرير عام ١٩٩٨ حول التقدم نحو استقرار السكان حول العالم، إزدادت نسب التحاق الفتيات بين عاميّ ١٩٨٥ و١٩٩٥ في تسعة وعشرين بلداً في أفريقيا وآسيا وأميركا اللاتينية ومنطقة الكاريبي والشرق الأوسط.[٢] وإثنان من التحديات الهامة التي تواجهها أنظمة التربية هما تزايد فرص تحقيق الإنصاف والتعليم للجميع وتوفير تعليم جيد من حيث النوعية للجميع. والغرض هو توفير التعليم الأساسي الذي يقدم التعلم المفيد والمعني للجميع والتأكيد على أن جميع الفتيات لا تلتحقن فحسب بل أيضاً تكملن الدورة الدراسية الإبتدائية.

يوجد تياران أساسيان من التفكير حول تحسين نوعية برامج التعليم. فالأول يؤكد على أن المجموعة الجديدة من برامج التعليم الأساسي ركزت خصوصاً على التأكيد على زيادة فرص الالتحاق بالمدارس لكل من الفتيات والفتيان. وتم طرح المسائل المتعلقة بالنوعية على أنها أولوية ثانوية بعد توسيع الفرص. ووفقاً لمؤيدي هذا التيار من التفكير، يجب أن تركز المجموعة الثانية من البرامج التعليمية على المسائل الأساسية المتعلقة بالنوعية في طريقتيْن: أولاً، ستزيد الطلب على التعليم بينما يقتنع الأبوان من فائدة التعليم الجيّد. وثانياً، ستزيد من تزويد أماكن التدريس بينما يعزز تحسين النوعية فعالية نظام التعليم (أي فيما تكرر نسبة أقل من التلاميذ الصف المدرسي، تتوفر أماكن تدريس إضافية للتلاميذ الجدد. ويركز التيار الأساسي الثاني من التفكير على التفاوت الذي لا يزال قائماً بين الفتيات والفتيان فيجادل أن الهيئات الممولة والحكومات تحتاج إلى تخصيص الموارد استراتيجياً وبرامج التصميم التي تركز مباشرةً على توفير فرص الالتحاق لكل فتاة تركت خارج المدرسة. ويدعي تيار التفكير الثاني أن توسيع الفرص يجب أن يبقى التركيز الأولي ليس فحسب بسبب الموارد المالية المحدودة بل أيضاً بسبب وجود أدلة بأن التأثير الإيجابي لتعليم الفتيات على مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لا يعتمد على نوعية التعليم. ولا يزال السؤال قائماً حول أفضل وسيلة لدعم تعليم الفتيات أي كيف يمكن استثمار الموارد المحدودة لتحسين نوعية التعليم للفتيات وزيادة فرص الحصول عليها؟

اقترح زاهد أفريدي (برنامج هولندا لتعليم الفتيات/الباكستان) أنه لا يمكن التوافق تماماً بين الفرص

٢ بيانات من الإجراء السكاني الدولي Population Action International، عام ١٩٩٨.

> سيساعد صندوق *UNICEF* كل بلد على تمكين الفتيات من الحصول على تعليم أساسي جيد من حيث النوعية. – السيّدة ماري جوي بيغوزي

والنوعية. وأوجز السيّد أفريدي النجاح الكبير لـ«برنامج بالوشستان للتعليم الابتدائي» من فقط ٢٠ بالمئة عام ١٩٩٠ إلى ٤٥ بالمئة عام ١٩٩٩. ومن خلال استعمال «عملية الدعم في المجتمع»، أيد البرنامج المنظمات غير الحكومية المحلية ومكاتبه الميدانية لتأسيس وإدارة مدارسه الخاصة. وخلال هذه السنوات العشرة، ازدادت نسب التحاق الفتيات من ثمانين ألف إلى مائتين وثلاثة وثلاثين ألف[٣]. إلا أن السيّد أفريدي تساءل حول إمكانية المحافظة على النوعية خلال هذا التوسع السريع. فبينما هدفت الحكومة دائماً إلى تحسين حق الحصول على التعليم بالإضافة إلى التعليم، إلا أن مشروع بالوشستان أظهر مستوى صعوبة تحقيق هذا الهدف. وفعلى سبيل المثال ولإن الأبوين والمجتمعات لعب أصلاً دوراً صغيراً لا بل لم تلعب دوراً في تعليم أطفالهم في بالوشستان، فإن تطوير مستوى مرتفع من التدخل الاجتماعي المطلوب لتحقيق أهداف من النوعية المستمرة، تطلب بذل الجهود والتأثير خلال فترات طويلة من الزمن بالإضافة إلى المراقبة والمساندة المستمرتين للأبوين والمنظمات غير الحكومية.

وأكدّت السيّدة أندريا رو (مستشارة مستقلة) وهي إحدى أعضاء اللجان أن الفرص والنوعية أمران متشابكان أي أنهما يحددان «القدرة على دخول المدرسة والاستمرار فيها بدون عوائق.» وقالت السيّدة رو إنه ينبغي معالجة مسائل النوعية في البرامج التربوية. وقد لا تجذب البرامج السيئة النوعية الفتيات اللواتي لا تزلن خارج المدرسة أو لا تدفعهن إلى المشاركة إذا لم تصبح العائدات الشخصية من التعليم أبرز لهن ولأبويّهن.

السيّدة ماري جوي بيغوزي

وأشارت السيّدة رو إلى أنه فيما «تواجه الفتيات عوائق مادية ونفسية وتأسيسية أمام التعليم الجيد من حيث النوعية» فإن الاستثمارات في فرص الالتحاق تؤدي إلى عائدات إجتماعية كبيرة. وأشارت السيّدة رو إلى أن الفكرة المقبولة السائدة بأن أكبر العائدات هي من التعليم الابتدائي وأن العائدات من التعليم هي الأعلى للبلدان بأدنى نسبة من الدخل. إلا أن هذه المؤشرات تتحسن بصرف النظر عن الأهداف المنهجية وسواء كان ذلك للمعرفة الأساسية بالقراءة والحساب أو لتطوير المهارات. ولفتت السيّدة رو إنتباه المشاركين إلى بيانات تظهر أنه عندما تكون النوعية سيئة، يكون لفرص الالتحاق بالمدارس منافع إجتماعية واقتصادية كبيرة.

٣ بيانات من BEMIS، نيسان ١٩٩٩ (تشمل الأقسام الأولية من المدارس المتوسطة والثانوية).

وأفادت أيضاً بأننا يجب أن ننظر إلى ما بعد الفوائد الشخصية والاجتماعية وأن نرى أن تحسين النوعية قد يسمح أيضاً بتوسيع أكثر للفرص.

واقترحت السيّدة رو أن المسألة الأهم هي أن الأهل يرسلون أطفالهم إلى المدرسة لجني الأرباح الخاصة وليس فقط الإجتماعية. لذا، إذا كانت النوعية منخفضة المستوى، قد يقرر الأهل أنه من الأفضل أن تبقى الأسرة أطفالها في البيت. وإذا تم تحسين النوعية إلى حد تمكين التلاميذ من إكتساب مهارات أفضل، فإن توقع هذه العائدات الفردية قد يدفع الأهل وجهات المجتمع إلى إزالة العوائق أمام فرص الالتحاوالإتمام.

وذكّرت السيّدة رو الحاضرين بأنه عندما تكون الموارد محدودة وعدد السكان في سن الدراسة يتنامى، يصبح من الأساسي التركيز على ما هو أساسي في برامج التعليم. وأوصت السيّدة رو بأن تعيد أنظمة المدارس التركيز على جهودها لتحسين النوعية على «المركبات البارزة والمختبرة والمتداخلة» التي تجمع فرص الالتحاق والنوعية فتركز على التنفيذ المرن للبرامج التي تكون متصلة بخلفيات التلاميذ وبيئتهم. وأوصت السيّدة رو أيضاً بطرح مسألة فرص التحاق الفتيات من خلال تحسينات في نوعية البرامج وتصميمها.

ووافقت السيّدة فرنسين أغيه (أكاديمية الإنماء التربوي) رأي السيّدة رو بأن «فرص الالتحاق بالمدارس» و«النوعية الجيدة» عبارتان يتعذر فصلهما. وقالت السيّدة أغيه إن «المجموعة الأولى» من برامج تعليم الفتيات ركز على فرص الالتحاق بالمدارس فقط إلا أن غياب الاهتمام بالنوعية الجيدة أضعف من الآثار. وبالرغم من تحسين فرص الالتحاق بالمدارس، لم يطرأ أي تحسن فعلي على نسب إتمام الفتيات لدراستهن. وركزت «المجموعة الثانية» من البرامج على النوعية الجيدة وتحسين نسب إتمام دراسة الفتيان والفتيات. إلا أنه لم يكن لهذه البرامج أي تأثير على نسب التحاق الفتيات بالمدارس. وقالت السيّدة أغيه إنه يبدو جلياً بالتالي أن عبارتيّ فرص الالتحاق بالفتيات والنوعية الجيدة متصلتان اتصالاً وثيقاً و«لا نستطيع التكلم عن واحدة بدون الأخرى». واقترحت السيّدة أغيه أن المناهج التي تتبعها «المجموعة القادمة» من البرامج تأخذ هذا الأمر بالاعتبار فتحدد إطار البلاد وتقيم المستويات القائمة لفرص الالتحاق بالمدارس والنوعية الجيدة. ويجب اتخاذ الإجراءات لموازنة فرص الالتحاق بالمدارس والنوعية الجيدة ولتحسين تحديد معايير النوعية الجيدة وفرص الالتحاق بالمدارس. وقالت السيدة أغيه إن البرامج يجب أن تقوم على وضع خطط سليمة لبلوغ كل من أهداف النوعية الجيدة وفرص الالتحاق بالمدارس. وعلاوةً على ذلك، يجب أن تأخذ الخطط بالاعتبار إطار البلاد - بما في ذلك التكاليف - بالإضافة إلى تضمين أنظمة تنفيذ ومراقبة لكل هدف.

ستر عى وكالة *USAID* /غواتيمالا ندوة حول معرفة القراءة والكتابة ودعم برامج التسويق الاجتماعي التي تقوم على التفاوت بين الجنسيّن ومساعدة الوزارة على إتمام برنامجها لتعليم الجميع. – السيّدة وندي دوفلون

وقادت السيّدة ماري جوي بيغوزي (صندوق UNICEF) تعليقات السيّدة رو والسيّدة أغيه إلى

استنتاجاتها المنطقية قائلةً إن «النوعية بدون الفرص أمر مستحيل لكن الفرص بدون النوعية تفتقر إلى المعنى». وقالت السيّدة بيغوزي إنه يجب إعادة تحديد الفرص والنوعية وإن منظمتها سبق أن بدأت بالقيام بذلك بـ«مفهومها القائم على الحقوق» الذي يهدف إلى أن تكون المناهج على صلة بحياة التلاميذ وتكون مؤسسة على احترام حقوق الانسان والمساواة بين الجنسيّن وإحترام التنوع وتتضمن التدريب على المهارات الحياتية التي قد تضفي تغييراً طويل الأجل إلى حياة الفتيات.

وتابعت السيّدة بيغوزي قائلةً إنه توجد «تحديات كبيرة وفرص هائلة» في معالجة هذه المسائل. فعلى سبيل المثال، يجب تحديث أو إعادة تحديد العديد من هذه المناهج المرتكزة على الأطفال لإزالة الإنحياز إلى الذكور ولضم الفتيات. ويجب إعادة تدريب المدرسين لاستجواب الفتيات أكثر وإعطائهن مزيد من التعليقات.

وقالت السيّدة بيغوزي إنه بالإضافة إلى الحق العالمي بالالتحاق بالمدارس، فإن المفهوم الواسع يفيد بأن التعليم حق من حقوق الانسان. وأضافت قائلةً إن المفهوم المطلوب الذي يوسع الفرص بينما يعيد تحديد نتائج التعلم ويعيد وضع مفاهيم معنى النوعية، هو منطقي. ولأن «الفتيات والأسر تعبر عن استيائها بمغادرة المدرسة»، قالت السيّدة بيغوزي إنه يجب فهم المحيط المحلي وكان هذا المفهوم ينشئ مدارس برسوم معقولة ومرحبة بالفتيات ويدرب المدرسين القادرين على التدريس. وتضمن هذه الوسائل القائمة على المدارس والمجتمع المحلي، تحسين النوعية أو دعم المتعلمين. وكما أفاد مشارك آخر، «تحتاج الفتيات إلى الدعم للبقاء في المدرسة وليس فقط لإرتياد المدرسة». وأقرت السيّدة بيغوزي بشك السيّدة أفريدي حول إمكانية موزانة الفرص والنوعية، فقالت إنه فيما أن توسيع الفرص بمستوى النوعية يستغرق وقتاً طويلاً وهو صعب، إلا أن «الخيار البديل ليس مرغوباً.»

وخلال الجلسات المصغرة، وفر المشاركون أمثلة متعددة حول التحسينات في النوعية والتي تم تحقيقها في مختلف البلدان بالرغم من أنه، وكما تمت الإفادة به مراراً، «من الصعب موازنة النوعية والفرص في محيط المدارس.» وبالرغم من ذلك، كان يبدو أن المجموعات المصغرة توافق على تأكيد السيّدة بيغوزي والسيّدة رو على أن الفتيات لا تحتجن فحسب إلى الذهاب إلى المدرسة بل ايضاً تتطلبن دعماً للبقاء في المدرسة. وقد يتخذ هذا الدعم أشكالاً مختلفة مثل:

ستشاطر أوغندا التجربة والمعرفة المكتسبتيّن خلال الندوة وستطلق برنامجاً وطنياً حول تعليم الفتيات في حزيران ٢٠٠٠ – السيّدة مارسي روندير

- التدريب على الأمور المراعية للتفاوت الجنسي لكبار المسؤولين في المجتمع المحلي والمدرسين والأهل؛
- المناهج المتصلة بالموضوع (الملائمة ثقافياً) ومواد التدريس؛
- المدارس الآمنة والنظيفة التي تلبي حاجات الفتيات المادية؛
- مشاركة المجتمع المحلي والأهل.

ويعني هذا الدعم أيضاً الحاجة إلى سياسات وبرامج تشجع لامركزية المسؤولية والسلطة (والمسؤولية المتزامنة) للمقاطعات وإداريي المدارس والمجتمعات المحلية.

السيّد هيان هوا والسيّدة روث كافوما

وشملت بعض التوصيات المعينة إجراء تقييمات منتظمة للنوعية والفرص في كل بلد ووضع أهداف الفرص والنوعية. وقد تقلل هذه التقييمات من إمكانية تكرار المشاكل التي تم اختبارها في بالوشستان حيث تمت زيادة الفرص زيادة هائلة بدون إعطاء إعتبار كاف لمسائل النوعية. ومن جهة أخرى وفي الديمقراطيات المتنامية مثل جنوب أفريقيا، قد يشكل هذا النوع من عملية الموازنة مشكلات إذ يوجد أحياناً طلب سياسي كبير من مجموعات تم إبعادها سابقاً، بالحصول الفوري على الخدمات.

ورد السيّد ستيفن كلـ يس (جامعة ماريلاند) على هذه المعضلات بالتعليق القائل «إني لا أرى أي جدوى من الكلام حول فرص الحصول على التعليم بدون الكلام عن فرص الحصول على التعليم الجيد من حيث النوعية.» وأجابت السيّدة بيغوزي بأنه قد يكون من الضروري إعادة النظر في تعريف النوعية بالمعنى الوارد في مستعرضها: تعني الجودة سلامة المتعلمين وملاءمة المضمون وتركيز الفصول الدراسية على الأطفال وأمن أجواء التعلم ووضوح أهداف التعلم. وقالت إنه بالرغم من أنه يصعب تحقيق هذه التحسينات في النوعية إلا أنها ستؤدي إلى اكتساب الفرص. واقترحت السيّدة منى حبيب (المعاهد الأميركية للبحوث) أن يعتبر المشاركون «الفرص مجالاً للتعلم أي أنك تفتح أبواب مدرسة لتذهب وتتعلم وتطلب العلم.» وأضافت السيّدة أغيه أن التعاريف بالفرص والنوعية يجب أن تكون محددة لكل بلد.

وخلال جلسات مصغرة أخرى، أعرب المشاركون عن الحاجة إلى إنشاء نظام فعّال من الاتصالات بين أصحاب الشأن. فهذا النظام سينشئ «تناسقا» بين الأهل والحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني للتحديد الفعلي للفرص والنوعية خصوصاً في وجود المصالح المتنافسة (أو المتضاربة). وكان من الواضح طبعاً أنه يجب ضم مشاركة المجتمع المحلي في التعريف بالنوعية بالإضافة إلى الاستنتاج الفرعي بأن المجتمعات نفسها أساسية لتحديد النوعية لمدارسها. واقترح أحد المشاركين «إنشاء الأدوات والوسائل العملية لتقييم النوعية وحث المجتمعات المحلية على تحقيقها.» ولاحظت السيّدة كريستي فير (ماركو الدولية) أنه يوجد أحياناً تضارب بين رؤية المجتمعات المحلية للنوعية، مما قد يعني سلامة أو ملاءمة المنهج، وبين رؤية «الخبراء» مما قد يعني النسب بين التلاميذ والمدرسين ومؤهلات المدرسين.

ستشاطر وكالة *USAID* مصر نتائج الندوة وتعمل على تطوير المؤشرات الكبيرة الملائمة لتعليم الفتيات. – السيّدة عزيزة حلمي

وفي المرحلة الأخيرة، وإكمالاً لدعوة السيّدة أغيه إلى مؤشرات لمراقبة تقدم وتأثير البرامج والسياسات، قال السيّد هيان هوا (جامعة هارفرد) إن إعادة تحديد نوعية التعليم لها إنعكاسات هائلة على السياسة، خصوصاً في مجال تخصيص الموارد لكل نواحي التعليم. وتساءل قائلاً: «هل قمنا بالتوقعات الدقيقة والعملية لما تعنيه وتتطلبه المبادرة الجديدة للنوعية؟».

٣. الدعم من قطاعات متعددة لتعليم الفتيات: هل هو إعانة أو إعاقة؟

جرت تخفيضات كبيرة في التفاوت بين نسب التحاق الفتيات والفتيان في بلدان نامية كثيرة خلال السنوات العشر الأخيرة. إلا أنه يمكن فقدان العديد من هذه التحسينات إذا لم تتماشى النفقات الحكومية على التعليم مع عدد السكان المتزايد في سن الدراسة كما هو حتمي تقريباً. ومن الواضح أن الحكومة لا يمكن أن تبقى الجهة الموفرة الوحيدة للخدمات التربوية؛ فالقطاعات الأخرى مثل وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والأعمال التجارية تمت دعوتها لنزول الساحة التربوية لتوفير الخدمات المتممة والتأثير على الرأي العام. ولقد فتح اشراك القطاع الخاص في تعليم الفتيات إمكانيات جديدة مثل الحصول المرن والسريع على الموارد. إلا أن هذه الامكانيات الجديدة قد تكون مكلفة. فهل سيتم توفير خدمات التعليم بإنصاف؟ ومن سيضمن وجود تعهد طويل الأجل بتعليم الفتيات؟

وبالرغم من أن عنوان نقاش هذه اللجنة طرح مسألة قيمة الدعم من القطاعات المتعددة لتعليم الفتيات إلا أن المستعرضات حول التجارب في المغرب وغينيا وغواتيمالا ومالاوي أشارت كلها إلى أن هذا الدعم يتميز بفوائد واضحة. وكانت بعض المواضيع التي برزت في المستعرضات: الأهمية الأساسية للمشاريع المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص (بالرغم من أن طبيعتهما قد تختلف) والعوائق أمام تحديد مشاركة القطاعات غير الاعتيادية وزيادتها إلى حد أقصى وضرورة جذب المؤيدين والملكية المحلية. إلا أنه من الهام الإشارة إلى أن الخطوات نحو إشراك المجتمع المدني اختلفت حسب كل مضمون.

وبدأت السيّدة أيلين ميراغي (الإنظمة الإدارية الدولية) مستعرضها من خلال الإجابة على مسألة طرحها عنوان موضوع اللجنة: «المسألة ليست إذا كانت المشاريع المشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص إعانة أو إعاقة إنما هي مسألة كيفية إنجاحها.» وأعطت السيّدة ميراغي وزميلتها نجاة يموري (الأنظمة الإدارية الدولية) مثالاً حول «نشاط تعليم فتيات المغرب» (GEA) وهو فرع من «نشاط تعليم فتيات ونساء المغرب» (GWE) الأكبر والتابع لمكتب وكالة USAID العالمي والذي يؤيد مفهوم تعدد القطاعات لترويج تعليم الفتيات. وبناءً على تجاربه، كانت العناصر الأساسية للنجاح جواً سياسياً يشجع المشاريع المشتركة بين القطاعات والقيادة والرؤية القوية في كافة القطاعات المعنية وخطط عمل حسية والملكية المحلية للمشاريع والتعهد بها

ستساعد وكالة *USAID* /بنين في تحرير قانون لمعالجة سوء معاملة الفتيات في المدارس. – السيّدة ميشيل أكبو

ومن خلال عرض تجارب تعليم الفتيات في غينيا، أكد السيّد بيير كامانو (وزارة التربية) على أن الدعم من القطاعات المتعددة هام خصوصاً حيث يقل التمويل وتسوء الأحوال الإقتصادية لكن الأشكال الاعتيادية من التنظيم لا تزال قوية. ووفقاً للسيّد كامانو، فإن التعرف على عمل مختلف أصحاب الشأن وتنفيذ وتنسيق عملهم يتطلب «رؤية مشتركة حول من يقوم بماذا في إطار استراتيجية يتم بلوغها بالإجماع». وتبرز التجربة الغينية أهمية العمل مع الهيئة التقليدية (في هذه الحال، كبار رجال الدين وكبار المجتمع المحلي سناً والجمعيات المحلية) وجمعيات الأهل التي كانت الوسائل الأساسية لتنسيق العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي. وفي غينيا، فتح مؤتمر وطني عقد

عام ١٩٩٩ الفرصة أمام أصحاب الشأن لمشاطرة أفكارهم وتجاربهم والتوصل إلى الإجماع اللازم حول أفضل طريقة لمعالجة أهداف التربية الوطنية التي تم وضعها. ويبرز جلياً دور المجتمع المحلي والقطاع الخاص بالإضافة إلى التقدم الذي أحرزه المؤتمر الوطني أن الحكومة لم تعد الجهة الوحيدة الموفرة للتعليم وأن الاتصالات بين أصحاب الشأن أمر هام. وتم التشديد على أهمية الوسائل الرسمية لتقاسم المعلومات ولجنة حراسة لضمان تطبيق كافة الجهات المعنية أدوارها ومسؤولياتها (بدون تخطيها) على أنها مفتاح المشاركة الناجحة بين القطاعات.

ستوسع المغرب تعريفها بالنوعية وتطلب المساعدة من المجتمعات المحلية والقطاع الخاص في برامجها. - السيّدة زينب علوي

وطرح مستعرض الدعم من القطاعات المتعددة لتعليم الفتيات في غواتيمالا الذي قدمته السيّدة ماريا أنجيلا ليل (التعلم العالمي) أسئلة واقترح خطوات لحالات عدم كفاية الدعم من أجل تلبية حاجات كافة المجتمعات المحلية. وأشارت إلى أن الفوائد من «التعاون بين المؤسسات» يقابلها التبديد في الجهود المتأصلة التي لا تبلغ بعض المجموعات السكنية حيث تكون المشاكل حادة. فعلى سبيل المثال، تواجه النساء المايانيات التمييز الثلاثي إذ أنهن فقيرات وغير متعلمات وتنتمين إلى أقلية أهلية خاضعة. ولا يلبي نجاح المشاريع الاستراتيجية الحالية بين المؤسسات التجارية والحكومة احتياجاتهن إذ أنها تعجز عن إنشاء تحالف بين السلطات ومواطني مجموعات الشعوب الأصلية ولا تستفيد استفادة كاملة من المنظمات البلدية والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الدينية والقادة التقليديين وتعجز عن العمل في مختلف اللغات المايانية. وشملت الإنعكاسات السياسية التي تعرفت عليها السيّدة ليل إنشاء مشاريع مشتركة على الصعيد الوطني تشمل الهيئات المحلية الصغيرة من كافة طبقات المجتمع المدني واستعمال اللغات الملائمة وتزويد المدرسين بالأدوات الملائمة للتدريس وللعمل مع الأهل والمجتمعات المحلية.

والسيّد إيمانويال أكلي والسيّد جوشوا ماسكن

وجادل السيّد إيرنست بمبا (CRECCOM) الذي عرض تجارب منظمته غير الحكومية في مالاوي أنه نظراً لطبيعة مختلف القيود على تعليم الفتيات، كان الدعم من القطاعات المتعددة أساسياً في الجهود لمعالجة المسائل. وأبرز السيّد بمبا كيف أن القادة الحكوميين والدينيين والسياسيين ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والهيئات الممولة ملائمة فردياً لمعالجة مختلف نواحي القيود على تعليم الفتيات والتي تنشأ من القيود الثقافية والمادية والاجتماعية الاقتصادية. إلا أن السيّد بمبا تعرف على مشاكل مفهوم تعددية القطاعات: إمكانية تكرار الجهد بسبب غياب التنسيق والتهديد للسلطة المركزية المحدق بسبب مبادرات غير حكومية للتعليم وخطر حلول النظمات الأساسية محل مسؤولية الحكومة وردة الفعل الممكنة من جهة الفتيان الذين قد يعتبرون أنفسهم في موقف متخلف وإمكانية إثارة ترويج تعليم الفتيات بعض

التساؤلات حول بعض القيم الثقافية التقليدية. وأوصى السيّد بمبا بأن يشترك أصحاب الشأن في التعليم في استشارة وتنسيق قائميّن عبر القطاعات على كافة المستويات والمرونة في التنفيذ والتقييم التكويني لضمان الاستمرارية وتفويض المجتمع المحلي والشفافية وإحسان الحكم وفهم كامل داخل المجتمعات المحلية لكامل عملية صياغة وتنفيذ السياسات.

السيّدة لوري براش

خلال فترة الأسئلة والأجوبة، وصفت السيّدة أتيما إكلاي (جامعة هارفرد) خبرتها الخاصة من حضور ندوة مماثلة عندما كانت فتاة في السابعة عشرة من العمر وتساءلت لماذا لم تحضر أي فتيات هذه الندوة خصوصاً أن النقاش دار حول ما يسمى بأصحاب الشأن. وعرض السيّد ستيفان كليس (جامعة ماريلاند) رأياً معارضاً لرأي أعضاء اللجنة فعاد إلى السؤال الذي طُرِح في عنوان هذه اللجنة، أي إذا كان هذا الإتجاه أفضل طريقة لدعم تعليم الفتيات. وزعم السيّد كليس أن مشاركة قطاعات متعددة تجرد الحكومة من صفة الشرعية ولا يمكن الاستمرار بها ولا يمكنها أن تجمع بين الآراء المتضاربة حول المشاكل بين أصحاب الشأن. وأكد أن هذه كانت أسباب رفض إتجاه تعدد القطاعات.

وشملت بعض الإنعكاسات على السياسات والممارسات التي طرحت خلال الجلسات المصغرة، ضمان مشاركة المجتمع المحلي خلال كافة مراحل الإصلاح التربوي وحاجة نشاطات القطاعات المتعددة إلى مراعاة أو إتمام برنامج عمل الحكومة والحاجة إلى وضع نظام لمراقبة الجهود وتقييمها. ودعا أحد المشاركين إلى تأسيس مكتب في وزارة التربية مكرس فقط لتطوير وتنسيق هذه الجهود وإنشاء جو يمكن فيه الإصغاء لأصوات الجميع. وكان الموضوع الشائع الآخر أهمية التعرف على جميع أصحاب الشأن للتأكيد على شمولية الإتجاه وتوضيح توقعات وأدوار كل مشارك.

في غينيا، سنستعمل مفهوم تعدد القطاعات لنشجع على زيادة مشاركة القطاع التجاري في إنشاء البنية التحتية للمدارس. – السيّد إبراهم با

وتم أيضاً اعتبار حسن الاتصال والتنسيق على الأصعدة الوطنية والإقليمية والمحلية بين المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والحكومة على أنها اساسية لإنجاح الدعم لتعليم الفتيات. وتم الاقتراح بأن تقوم المنظمات غير الحكومية ربما بإنشاء مواقع على الإنترنيت لجمع وتبادل المعلومات حول تعليم الفتيات وذلك على الصعيديّن المحلي والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، قد توفر المواقع على الإنترنيت التي تنشئها وتديرها الفتيات وسيلة أخرى للاتصال وتقاسم المعلومات. وأخيراً، بما أن

الفتيات هن قادة المستقبل، يجب إعطاءهن فرصة حضور الاجتماعات والمؤتمرات مثل هذه الندوة.

وختاماً، تم طرح الأسئلة حول كيفية إبقاء دعم القطاع الخاص وما هي أدوار المؤسسات المتعددة الجنسيات ووسائل الإعلام وكيف يجب أن تشارك الهيئات الدولية الممولة. واختلفت الآراء حول إمكانية استمرار دعم القطاع الخاص لتعليم الفتيات نظراً للمصالح القصيرة الأجل والمعينة للمؤسسات الخاصة. وتساءل آخرون حول ما إذا كانت الشراكات بين قطاعات متعددة تنجح مشيرين إلى أنها لو نجحت، لربما تم تبنيها في بلدان كثيرة حتى الآن. إلا أن البعض أصر على أن الدعم من القطاعات المتعددة لتعليم الفتيات قد ويجب أن يستمر لكن تصميم وتنفيذ برامجها يجب أن يتحسن. وكانت هناك أيضاً دعوة إلى مراجعة بعض الوثائق وربما المزيد من الأبحاث حول الدعم من القطاعات المتعددة لتعليم الفتيات. وقد تساعد هذه الأبحاث في تحديد أي من الشراكات من المرجح أكثر أن تنجح وتحقق الاستمرارية.[٤]

إن المجلس الوطني للطفولة والأمومة في مصر سيعيد تقييم أهداف برامجه في ضوء التعريف الجديد القائم على الحقوق لعنصر النوعية الذي طرح خلال الندوة وسيوسع روابطه لتشمل القطاع الصحي والمنظمات غير الحكومية ومشروعات المدارس المحلية. – السيّدة هدى السعدي

٤ يقوم مشروع SAGE حالياً بإتمام بحث بعنوان
Multisectoral Support of Girls' Education: Overview of Business, Religious, and Media Sectors: Activities and Intervention
. وسيتم نشر الدراسة في أواخر العام ٢٠٠٠.

٥ البنك الدولي، *Priorities and Strategies for Education*، العاصمة واشنطن، ١٩٩٥.

٤. تعليم الفتيات أو تحليم النساء: مناقشة معضلة استثمار الموارد

بالرغم من التحسين في وضع تعليم الفتيات، لا يزال تفاوت كبير قائم بين فرص الفتيات والفتيان في الحصول على التعليم. فعلى سبيل المثال وفي عام ١٩٩١، كانت سبعة وسبعون مليون فتاة بين سن السادسة والحادية عشرة خارج المدرسة في العالم بالمقارنة مع إثنين وخمسين مليون فتى فقط.[٥] وبين عامي ١٩٧٠ و١٩٨٥، ارتفع عدد النساء العاجزات عن القراءة بنسبة أربعة وخمسين مليون بينما إرتفع عدد الرجال بنسبة أربعة ملايين فقط.

ستشخص FONHEP الوضع في هايتي وتعيد تحديد النوعية وتجري التخطيط الاستراتيجي وتوسع روابطها بالمنظمات الأخرى. – السيّدة فانيا برويت

وبالتالي، فإن نمو الأمية كان أكثر بنسبة ثلاث عشرة مرة للنساء من الرجال.[٦] وبينما هناك حاجة بديهية لزيادة فرص التعليم للفتيات والنساء في عالم من الموارد المتدنية، إلا أن الآراء تختلف حول توزيع الموارد وما إذا يجب التركيز فقط على تعليم الفتيات أو التشديد على توفير فرص التعليم للنساء.

أيدت السيّدة باربرا هرز (وزارة المالية الأميركية) في مستعرضها أمام اللجان الحاجة إلى التشديد على تعليم الفتيات. وركزت السيّدة هرز على حجة عرضها أولاً وزير المالية الأميركية السيّد لورانس سامرز قائلاً إن «العائدات الاقتصادية والاجتماعية من تعليم الفتيات قد تكون بالفعل الأكبر لأي جهد تنمية.» وأيدت السيّدة هرز حجة التشديد على الفتيات من خلال إبراز أربع نقاط أساسية. أولاً، «إذا لم تتعلم الفتيات الآن، سنواجه دائماً خيار «تعليم الفتيات أو تعليم النساء»». وثانياً، من خلال بلوغ الفتيات والنساء في سن مبكر، «يكون التدفق الاقتصادي والاجتماعي للفوائد أطول وتستطيع الحكومات أن تبلغ الأفراد بسهولة أكبر عندما يكونون أصغر سناً.» وثالثاً، بما أنه يتم حالياً إنفاق مبالغ هائلة على تعليم الأطفال وسيستمر ذلك، لما لا نؤكد على إمكانية مشاركة الفتيات؟ وأخيراً، خلال عملية إحضار المزيد من الفتيات إلى المدارس، ستُطرح حتماً مسألة إعطاء الفتيات أو النساء الأكبر سناً «فرصة ثانية» للتعلم.

السيّدة سوزي كلاي والسيّد أتيما اكلاي والسيّدة سو كلاين

وأقرت السيّدة هرز أن هناك عوائق كثيرة

٥ البنك الدولي، *Priorities and Strategies for Education*، العاصمة واشنطن، ١٩٩٥.

٦ دائرة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية (UNDIESA)، *The World's Women: Trends and Statistics* ١٩٧٠-١٩٩٠، نيويورك ١٩٩١

أمام تعليم الفتيات، بما فيها الفقر والمدارس الفقيرة وغير الآمنة وإعتراضات الأهل وأحياناً المعايير الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، غالباً ما لا تزال المدارس تنشئ بيئة معادية للفتيات، مما يشكل عوائق كبيرة أمام قدرتهن على التعلم وإتمام الدراسة. وقالت السيّدة هرز إن تدريس الفتيات يمثل للعديد من الأهل فرصة مكلفة جداً أي أنهم يعتقدون أن التدريس لا يلبي حاجاتهم الخاصة ولا حاجات أطفالهم المباشرة، حتى لو فهموا أن للتعليم فوائد واضحة في المجتمع على المدى الطويل.

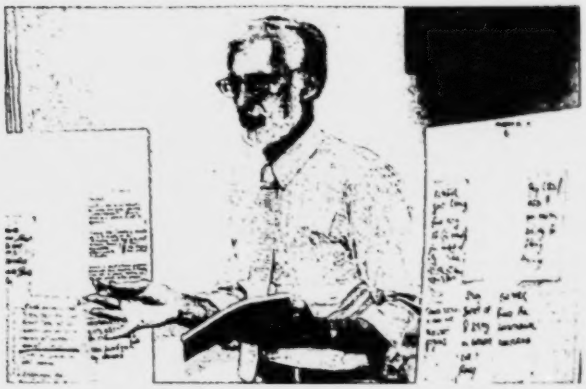

السيّد جون هاتش

وفيما تعتقد السيّدة هرز أننا «نعي المستوى المرتفع للعائدات من تعليم الفتيات،» إلا أنها قالت إن أبحاثاً قليلة جرت حول فوائد تعليم النساء الراشدات. وفيما يبدو أنه من المعقول توقع عائدات مماثلة من تعليم النساء الراشدات، إلا أن السيّدة هرز أشارت إلى أن الفتيات «تستفيدن في سن أصغر قبل سن كسب الرزق وقبل الزواج وإنجاب الأطفال». إلا أن السيّدة هرز اقترحت أن الحاجة لا تزال قائمة لإجراء الأبحاث التي يمكنها أن تسرد الفوائد من تعليم النساء الراشدات..

قامت السيّدة أليزا ديسانتس (معهد البنك الدولي) بإيجاز مستعرض زميلتها السيّدة لورا ريني (معهد البنك الدولي) في غيابها. وشأنها شأن السيّدة هرز، أكدت السيّدة ريني أن تعليم الفتيات هو «الاستثمار الحاسم للتخفيف من الفقر،» وأن «مستقبل أجيال النساء يعتمد تماماً على تعليم الفتيات،» وأنه «من الهام جداً إرسال الفتيات إلى المدرسة وإبقائهن فيها.» وأكدّت السيّدة ريني بيانات السيّدة هرز التي تفيد بأن التعهد السياسي والمشاريع المشتركة الاجتماعية لازمة لاستمرارية ونجاح برامج تعليم الفتيات: «العزم السياسي القوي أمر ضروري، شأنه شأن المشاريع المشتركة الممتدة والموسعة وتنظيم الموارد.»

وأدرجت السيّدة ريني بعض الفوائد الاقتصادية والاجتماعية المعينة من تعليم الفتيات والتي ألمحت إليها السيّدة هرز والتي شملت زيادة قدرة الأسر وأفراد المنزل على كسب الرزق وتخفيض نسب الإنجاب ووفيات الأطفال. وقالت إن «تعليم الفتيات يحسن من الانتاجية وقدرة كسب الرزق، مما يساهم في تحسين المستوى الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر.» وزيادةً على ذلك، قالت إن تعليم الفتيات يميل إلى زيادة نسبة النساء اللواتي تكملن دراستهن بعد الدراسة الإبتدائية ثم تتزوجن وتنجبن عائلة صغيرة ومعافية صحياً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الفوائد من تعليم الفتيات «متعددة وكبيرة في ما يتعلق بالنسب المنخفضة من الانجاب ووفيات الأطفال والأمهات.» لذا، «في ضوء قلة الموارد، يجب أن تشكل الاستثمارات في تعليم الفتيات» أولوية ليس

سنتقاسم تجربتنا خلال الندوة مع زملائنا في إثيوبيا وسندخل مسائل تعليم الجنسيّن إلى كافة نشاطاتنا. – السيّدة مايكيليش غيدي

فحسب في قطاع التربية إنما كجزء من «برنامج التنمية العالمي والمحلي».

عارضت السيّدة شارون فرانز (أكاديمية الإنماء التربوي) موقف بعض مؤيدي تعليم الفتيات أن «الثقافة» قد تشكل عائقاً دائماً أمام تعليم الفتيات. وعلى العكس، قالت السيّدة فرانز إنه «فيما تبدو الثقافة العامل الأصعب للتغيير، إلا أنها تتغير باستمرار.» واستشهدت السيّدة فرانز بالوضع في الولايات المتحدة من تطوير برامج لتعليم الرياضة للفتيات في الجامعات، فوصفت التأثير الجذري للتشريع والتعليم على الثقافة وأدوار الرجال والنساء في المجتمع. وتتبعت تاريخ تقلص ثغرة التفاوت بين الجنسيّن في التعليم الأميركي للرياضة وبرامج الرياضة بين الجامعات، مما «عزز حقوق الأفراد تحدي التفاوت» وغير في النهاية قيم ومعايير الثقافة الأميركية.

> في البيرو، سنتقاسم أخباراً من الندوة مع أعضاء آخرين من القطاع الخاص ونشجع القطاع على دعم تعليم الجميع ووضع تعليم الفتيات «على جدول الأعمال.» - السيّد روك بينافايز

رداً على حجج السيّدة هرز والسيّدة ريني بأن تعليم الفتيات يجب أن يبقى في الطليعة (ليس فقط عند وضعه مقابل تعليم النساء)، أيدت السيّدة شيرلي بورشفيلد (التربية العالمية) إتجاه التركيز على تعليم الفتيات والنساء على حد سواء. وهي تعتقد أن تمويل تعليم الفتيات والنساء على حد سواء حاسم لنمو البلد. وأشارت السيّدة بورشفيلد إلى أن الاستثمار في النساء استراتيجية فعالة من حيث التكاليف لتحسين التنمية الاجتماعي والاقتصادي العام في البلد مما سيؤدي في النهاية إلى زيادة نسب التحاق الأطفال وخصوصاً الفتيات. وقالت إن «من المرجح أن ينبع اتجاه شامل يوفر التعليم للفتيات والنساء على حد سواء، نسبة عائدات من الاستثمارات في تعليم الفتيات تفوق استراتيجية تركز فقط على تدريس الفتيات.»

ويعود المنطق من اتجاه السيّدة بورشفيلد إلى أربعة عناصر أساسية: ١) توجد صلة وثيقة بين تعليم الأم وتعليم أطفالها؛ و٢) يوجد ارتباط وطيد بين مستوى تعليم الأم وصحة أسرتها؛ و٣) يتزايد حالياً عدد الأسر التي ترأسها المرأة وتميل النساء إلى إنفاق أموال الدخل على رفاهة الأسرة؛ و٤) تؤثر برامج تعليم الراشدين تأثيراً كبيراً على حياة الشابات المشاركات في المراحل الحاسمة من حياتهن عندما تتخذن القرارات حول الزواج وإنجاب الأطفال. وتأييداً لهذا المنطق والاتجاه، استشهدت السيّدة بورشفيلد بمختلف الدراسات التي تبرز الدور الهام الذي تلعبه الأمهات في تعليم فتياتهن.

السيّد إيمانويال أكلي والسيّدة وندي دوفلون والسيّد انج نكوي والسيّد إرنيست بمبا والسيّدة ميشيل أكبو

وبالإضافة إلى ذلك، جادلت السيّدة بورشفيلد أن ضم برامج تعليم الراشدين وتعليم القراءة والكتابة إلى التعليم الرسمي الأساسي للفتيات، يوفر دعماً مشتركاً لكل من الفتيات والنساء وفي النهاية «يؤدي إلى نتائج أفضل من تعليم الفتيات فقط.» وأوصت السيّدة

بورشفيلد باستراتيجية متكاملة تشمل التعليم لكل من الفتيات والنساء تربط البرامج القائمة لتعليم الراشدين إرتباطاً وثيقاً بالنظام التربوي الرسمي وتوسع برامج أخرى تركز فقط على تعليم الفتيات لتلبية حاجات الأمهات. وتعتقد السيّدة بورشفيلد أن أسباب الاستثمار في تعليم الفتيات والنساء تتعدى المسائل الصحية والعائلية، فالتعليم يسمح أيضاً للنساء والفتيات بإدراك حقوقهن الشرعية ويعزز مشاركتهن الكبيرة في المجتمع وفي إتخاذ القرارات. وختمت السيّدة بورشفيلد قائلةً إن هذا الاتجاه المزدوج سيؤدي إلى فوائد في التنمية الإجتماعية والإقتصادية والصحة وإتخاذ القرارات والمشاركة السياسية وكسب الرزق.

وخلال الجلسات المصغرة، ناقش المشاركون إنعكاسات مناقشات اللجان حول السياسات والممارسات مثل الإصلاح العام للنظام الرسمي للمدارس ومحيط التعلم لتصبح المدارس مهيأة أكثر للعناية بأمور الفتيات وحول الحاجة إلى برامج إضافية حول تعلم القراءة والكتابة. وفيما ساد الإجماع على وجوب التشديد القوي على تعليم الفتيات، إلا أن الجدال كان لا يزال قائماً وكبيراً حول ما إذا كان يجب تركيز الموارد على الفتيات أو أيضاً دعم البرامج التي تضم حاجات الفتيات والنساء. وأعرب بعض المشاركين عن خيبتهم من وجوب الاختيار قائلين إنه ليس فحسب انقسام «ثنائي خاطئ» إنما الفرق بين الفتيات والنساء صعب التحديد في حالات كثيرة. وقال السيّد هيان هوا (جامعة هارفرد) إن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وإن التعليم يجب أن يكون عملية على مدى الحياة عوضاً عن فرصة واحدة تفوت النساء والشابات بمجرد عدم حصولهن على التعليم عندما كن أطفالاً. ولكن عندما تم الضغط على الحاضرين لإعتبار الموارد المحدودة، وافق معظمهم على أنه يجب وضع الأولوية على الفتيات إلى أن تبلغن مستوى الدراسة الابتدائية العالمية. وقالت السيّدة نيرا بورا (برنامج UNDP/ الهند) أنه ما لم تطرح المدارس مسألة النوعية، فإنها ستعزز التحيز والتمييز الجنسيّن عوضاً عن التخلص منهما. وأشار بعض المشاركين إلى الحاجة إلى ضم أصوات الفتيات والنساء إلى عملية تكوين السياسات، مما يسمح لمشاركتهن المباشرة في النقاش. وبالإضافة إلى ذلك، استشهد العديد بالحاجة إلى «تحويل جنري» في رؤية المجتمعات المحلية للمدارس. واقترح السيّد كريس ويلار (جامعة ولاية ميشيغان) تحويل المدارس إلى مراكز محلية للموارد والتعلم، فيؤدي ذلك إلى حد قوله إلى «زيادة مشاركة الأهل في المدارس وجعل المدارس

> ستقيم غواتيمالا وتشاطر زملاءها وضع خطة التعليم للجميع في البلاد للسنوات ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٤ وتعليم الفتيات في المناطق الأهلية وفكرة تعددية القطاعات ومعرفة الفتيات بالقراءة والكتابة. - نائب وزير التربية السيّد بايارد مهيا

السيّد جون أنغلز والسيّدة منى حبيب والسيّد براين سبايسر

ستدعم «التربية العالمية» مجلس NFC للتأكد من تشديد خطط التعليم للجميع في البلدان على الفتيات والفتيان وستجري بحثاً على مراحل زمنية حول المسائل المتعلقة بتعليم النساء. – السيّد شيج شرستي

تتجاوب أكثر مع المجتمع المحلي.»

واستشهد أعضاء اللجان والمشاركون بالحاجة إلى «عرض الحجج المؤيدة لتعليم الفتيات» على الحكومات والشركات الممولة للتأكد من استمرارية التعهد مع مرور الزمن. ووافق أعضاء اللجان والمشاركون على أن الحكومات تحتاج إلى الاستمرار في زيادة الموارد التي تخصصها لميزانيات التربية والجزء المخصص ضمن التعليم للتعليم الأساسي المنصف. وقالوا أيضاً إن «تعليم الفتيات يتطلب قيادة وتمويل من الحكومة كما يتطلب المزيد من مشاركة الأهل والمجتمعات المحلية لضمان تعليم المدارس لوسائل تعليم يجدها الناس قيمة.» وجرت أيضاً دعوات إلى تحسين نوعية الجو الدراسي أي جعل المدارس مهيأة أكثر للعناية بأمور الفتيات.»

وخلال الجلسات المصغرة، استشهد المشاركون الذين كانوا يجادلون من أجل الحاجة إلى زيادة المساواة بين الجنسيّن بفوائد إجتماعية كثيرة تشمل الزواج في سن متأخر والحمل الأول المتأخر وإنخفاض عدد الأطفال وتحسن صحتهم وتحسين في مستوى التعليم والثروة للأسر.

وكانت هناك اقتراحات بتفويض مزيد من الأبحاث في برامج تعليم النساء، بما في ذلك تلك التي تشجع على المعرفة الأساسية بالقراءة والكتابة والمؤهلات العملية الموجهة إلى الأسواق. ووافقت السيّدة منى حبيب (المعاهد الأميركية للبحوث) والسيّد براين سبايسر (أكاديمية الإنماء التربوي) أن تعليم الراشدين ضروري لكنهما حذرا من أن البرامج يجب ألا «تضعف» برامج التعليم الأساسي. فعلى سبيل المثال، اقترحت السيّدة حبيب أن «المصانع قد تعلم قواها العاملة بدون المس بميزانيات التعليم الأساسي لتعليم الراشدين.» وإضافت أن «على النساء أن تخضن لبرامج أخرى مثل التدريب على المهارات للمؤسسات التجارية الصغيرة والمحاسبة مضيفةً أنهن «غالباً ما تمتعضن من الجلوس إلى جانب الفتيات الشابات وتعلم قراءة الكتب غير المرتبطة بمتطلبات حياتهن اليومية.» ووافق السيّد سبايسر على أن تعليم الراشدين يجب أن يركز على «تدريب غير رسمي على المهارات السائدة في السوق».

ستدعم الجمهورية الدومينيكية برنامجاً حول عدم استعمال العنف في الأسر وحقوق الفتيات والمدارس المتعددة الصفوف الدراسية للفتيات وضم تعليم الجنس إلى مناهج المدارس. – السيّدة سيسيليا برغس

وفي النهاية، كانت هناك دعوة إلى ممارسات تؤدي إلى زيادة اشتراك المجتمع المحلي والأهل في التعليم. ولجعل المهارات تنطبق أكثر على المتطلبات المحلية، اقترح السيّد ويلار ربط المجتمعات المحلية بالمدارس من أجل «إعداد الأطفال لكسب العيش من القطاع غير الرسمي.» وأضاف أن هذا الاتجاه قد يستفيد من الخبرة القائمة ويدعو إلى إشتراك الأهل.

وفي الختام، بينما رأى المشاركون أن التشعب بين تعليم الفتيات وتعليم النساء أمر سطحي إلى حد ما (متفقين على الحاجة إلى التعليم لتلبية حاجات الفتيات والنساء على حد سواء) في وجه القيود في الموارد والمؤسسات والتي واجهها الحكومات والهيئات الممولة العامة والخاصة، إلا أنهم أقروا بالحاجة إلى المحافظة على التركيز على البرامج لتحسين فرص التحاق الفتيات في الدراسة الأساسية وإتمامها.

٥. إنشاء مدارس مهيأة للعناية بأمور الفتيات مع إحترام التقاليد: هل تزيد التغييرات الجديدة من إمكانية المقاومة المحلية؟

ستر عى وكالة *USAID* /السلفادور بالتعاون مع وزارة التربية المؤتمر الوطني الأول في البلاد حول تعليم الفتيات وستدعم عملية وضع استراتيجية وطنية وتربوية جديدة وذلك على الصعيد الوزاري أيضاً. – السيّدة مرسيدس كاستيو

نتيجة التوعية المتنامية حول التفاوت بين الجنسيّن في المدارس الابتدائية والثانوية، حصلت زيادة في الدعم السياسي ودعم البرامج لإنشاء مدارس مهيأة للعناية بأمور الفتيات. ويجادل البعض أن التعليم الجيد من حيث النوعية والتدريس المراعي للمسائل الجنسية وتدريب المدرسين بالتعاون مع مشاركة المجتمع المحلي، عناصر هامة مؤلفة للمدارس المهيأة للعناية بأمور الفتيات. وتساهم هذ الأساليب الجديدة في إنشاء أجواء مهيأة للعناية بأمور الفتيات تسمح لهن بالحصول على تعليم جيد من حيث النوعية. إلا أنه يصعب التوصل إلى اتفاق على معايير المدرسة المهيأة للعناية بأمور الفتيات. وكما أظهرت المستعرضات الأربع في هذه اللجنة، يتطلب إنشاء جو ملائم للفتيات تخطي المقاومة المحلية، خصوصاً عندما تبدو الفرص منافية للتقاليد.

أكدّت السيّدة ملك زعلوق (صندوق UNICEF/مصر) أن تحسين نوعية التعليم للفتيات يعزز أداءهن الأكاديمي ويؤدي إلى مشاركة أكبر للمجتمع المحلي وإلى دعم أكبر لعملية الإصلاح التربوي. ونظراً لتجبرتها في مشروع المدارس المحلية المصرية، فهي تعتقد أنه من الممكن إدخال الممارسات التربوية الجديدة والتعليم الجيد للفتيات بدون إثارة المقاومة المحلية. وفي صميم مناقشتها كانت مسألة نوعية التعليم وكيف تؤدي الاستراتيجيات الملائمة للفتيات إلى تعلم على مدى الحياة. وجادلت أن «التعليم الجيد والمبتكر هو الطريق إلى المساواة الجنسية... إن تحسين نوعية التعليم يدخل الفتيات إلى المدارس ويبقيهن في المدرسة.»

السيّد ميان موا

وقالت السيّدة زعلوق إنه يجب وضع إتجاه جديد في التعليم يشدد على مشاركة المتعلم والاكتفاء الذاتي وتعزيز الامكانيات. وعلى المدرسين أن ينشئوا برامج دراسة تركز على الأطفال حيث ينشط التلاميذ في المشاركة ويستطيعون تطوير ثقة قوية بالنفس. ويجب أن تتعدى أهداف التعلم الكفاءات التقليدية وتشمل العمل الجماعي

ومهارات الاتصال والإبداع والمعرفة المبنية على المشاعر. وتعتقد السيّدة زعلوق أن نموذج التعليم المبتكر والجيد يتطلب أيضاً تغييرات في استعمال المدرس لوقته ومصادر المنهج والتدريس وأسلوب المدرس للتقييم وسياسات التأديب وإدارة ورئاسة المدارس. وشددت أيضاً على أهمية إشتراك المجتمع المحلي في التعليم وقالت إنه يجب تشكيل شراكات قوية بين المدارس والمجتمعات المحلية والأسر.

وقالت السيّدة هياسينث إيفانز (جامعة وست إندين) إنه خلافاً لبلدان كثيرة، لا تواجه جمايكا أي عقبات كبيرة أمام حصول الفتيات على التعليم. فلطالما شاركت الفتيات في التعليم ويفوق أداؤهن الأكاديمي عادةً أداء الفتيان. إلا أن الفتيات والفتيان يواجهون عقبات أخرى وتمييزاً داخل المدرسة. فهناك تحيزات من حيث الجنس في المنهج وفي مواقف وممارسات المدرس. فعلى سبيل المثال، لن تشجع الفتيات على الإلتحاق بالدروس التقنية المتصلة مباشرةً بالوظائف. ونتيجةً لذلك تمنع عليهن فرص التوظيف. لذا، عوضاً عن تحدي الصور النموذجية من حيث الجنس في خيارات المناهج، تعزز المدارس التمييز الجنسي الموجود في سوق اليد العاملة الجمايكية.

ستوطد مصر العلاقات التي تمت إقامتها خلال الندوة من خلال زيارات بين المشاريع المغربية والمصرية لإشراك المجتمعات المحلية في تعليم الفتيات. - السيّدة ملك زعلوق

ووصفت السيّدة إيفانز بعض الظروف غير الودية في المدارس الجمايكية إذ يخضع التلاميذ بانتظام للعقاب الجسدي والعنف الكلامي على يد مدرسيهم. ويطبق العقاب الجسدي عادةً بطريقة غير منصفة فيتلقى الفتيان العقوبات الأسوأ والأغلب. ويستعمل المدرسون عادةً عبارات مهينة ومحطة لتصحيح تصرف التلاميذ ويقومون بتعليقات سلبية حول مظهر الفتيات أو ملابسهن ويقارنون الفتيان بالمجرمين. وتؤثر هذه الممارسات سلبياً على ثقة التلاميذ بنفسهم. وتقترح التقارير من المدرسين والإداريين أن لدى الفتيات ثقة قليلة بالنفس وصورة ضعيفة حول مظهرهن وغياب مفهوم تعزيز الإمكانيات. وفي المدارس الثانوية، تعتبر الفتيات لغايات جنسية ورجولة الفتيان مبنية على الانتصار الجنسي على الإناث من التلاميذ. وفي هذا الجو، قالت السيّدة إيفانز إن «الفتيات تخسرن في النهاية.»

ولإنشاء ظروف منصفة وودية للفتيات في المدارس، إقترحت السيّدة إيفانز أن يشارك المدرسون والإداريون في التدريب على مراعاة المسألة الجنسية. ويجب تدريب القادة في المجال التربوي لتجنب التصنيف النموذجي من حيث الجنس والتقييمات السلبية الجنسية. ويجب أن تشكل العلاقات بين الجنسيّن جزءاً من منهج المدارس وعلى المدرسين أن يضعوا لوائح سلوكية للعلاقات بين الجنسيّن.

وناقشت السيّدة كلير سبانس (وكالة USAID/جمايكا) ناحية أخرى من وضع الفتيات في جمايكا إلا وهي النسب المرتفعة من الإنجاب بين الشابات. وجادلت السيّدة سبانس أنه يتم غالباً تحييد الفتيات وحرمانهم الفرص العادلة من التعليم بسبب أدوارهن في إنجاب الأطفال. فإذا أصبحت التلميذات حاملات، تواجهن عوائق متعددة أمام العودة إلى المدرسة وإتمام دراستهن. وعلى الفتيات أن تتخطين العوائق الثقافية الإجتماعية والسياسية والتشريعية أمام التعليم. وتشير السيّدة سبانس إلى هذه العوائق بـ«الخطر الثلاثي» الذي يؤدي إلى دورة من الفقر

للنساء والأسر والمجتمعات المحلية. فالفتيات تواجهن «خطر التربية» التي تشجع الذكور على الاتصالات الجنسية لكنها تدين الإناث لتعاطيهن النشاطات الجنسية على أنهن «فاجرات» أو تفتقرن للأخلاق. وتجادل السيّدة سبانس أن «على الفتاة المراهقة أن تشق طريقها في ثقافة تتطلب منها أن تؤدي دورين متناقضين هما دور «الفتاة المحتشمة» ودور «المرأة الفاجرة.»»

وتواجه الأمهات المراهقات «خطر السياسة الضعيفة» التي تستثنيهن من التعليم ولا تفرض عقوبات على المدارس التي ترفض القبول بهن. وتفيد سياسة وزارة التربية بأن المدارس يجب أن تسمح للأمهات المراهقات بإكمال دراستهن. إلا أن القادة في المجال التربوي لا يقبلون بإدخال الأمهات الشابات إلى المدرسة ولا يتعرضون لأي عواقب لرفض تنفيذ السياسة الرسمية.

والعنصر الظالم الآخر هو أن الفتيات في المدارس تواجهن «خطر عدم تطبيق التشريع.» فالبرغم من أن التشريع في جمايكا يحدد سن الموافقة الجنسية بـ١٦ عاماً، إلا أن الدراسات تظهر أن نسبة مئوية كبيرة من الفتيات تختبرن إتصالهن الجنسي الأول في سن أصغر بكثير. وأكثر من ٨٠ بالمئة من الرجال الذين يتسببون في حمل الفتيات المراهقات هم من الراشدين ويخضعون للمحاكمة بموجب القانون الجمايكي. إلا أن التشريع غير منفذ والفتيات لسن محميات من الاستغلال الجنسي أو الحمل المبكر.

وتعمل السيّدة سبانس مع مركز مؤسسة جمايكا للمرأة (WCJF) لمساعدة الأمهات المراهقات في إعادة دخول المدرسة وإيجاد العمل وبناء الثقة بالنفس والتعرف على هنفهن. وبينما شهد برنامج مركز مؤسسة جمايكا للمرأة للأمهات المراهقات نجاحاً كبيراً، إلا أنه عاجز عن بلوغ جميع الأمهات الشابات ولا يمكنه أن يحضر التغيير إلى البلاد بمفرده. واقترحت السيّدة سبانس أن تعمل وزارة التربية والحكومة الجمايكية على إزالة العوائق التي تشكل خطراً ثلاثياً على تعليم الفتيات.

وأكدت السيّدة آن غاهونغيار (جمعية المتخصصات الإفريقيات بالتعليم/رواندا) أن مبادرات المدارس المهيأة للعناية بأمور الفتيات لا تزيد من إمكانية مقاومة المجتمع المحلي. وتعتقد أنه لم يحصل إلا القليل لتحسين أجواء التعلم المعادية للفتيات بسبب الجهل وغياب البيانات والبيانات المقنعة. وإذا كانت المجتمعات المحلية مطلعة بشكل ملائم، فستكون منفتحة نحو مناقشة التغيير وتنفيذ برامج مراعاة الجنس. فغياب البيانات المحلية والتحليل لمسائل التفاوت الجنسي هو ما يحول دون حدوث التغيير. لذا، ليست المقاومة المحلية أو غياب العزم إنما غياب الموارد والمعلومات ما يعرقل تحسين أجواء التعليم للفتيات. وتجادل السيّدة غاهونغيار أن «المجتمعات المحلية تريد فتياتها في المدرسة إلا أنها تحتاج إلى الدعم.»

ستجري غينيا تقييماً لبرامجها إبتداءً من جمع البيانات الأساسية الجيدة المفرقة حسب الجنس. - السيّد بيار كامانو

إثر مستعرض اللجان، سأل المشاركون أعضاء اللجان حول برامجهم. وسأل أحد المشاركين إذا كان من الممكن توجيه مشروع المدارس المحلية المصرية نحو النظام التربوي الوطني. وتساءل مشارك آخر إلى أي درجة تشترك المجتمعات المحلية حقاً مع المدارس المحلية. وشرحت السيّدة زعلوق أن أفكار ومفاهيم المدارس المحلية إنتشرت

السيّدة سوزان غرانت لويس

في كل أنحاء البلاد. وأفادت بأن إتجاهات التعليم المبتكرة بلغت تقريباً من ثلاثة آلاف حتى خمسة آلاف مدرسة. وقالت أيضاً إن اللجان المحلية تدير المدارس مباشرةً وتلعب دوراً نشطاً في إتخاذ القرارات اليومية.

وطرح أعضاء الجمهور أيضاً أسئلة عديدة حول تعليم الفتيات في جمايكا. وتساءلوا إذا كان التعليم الجنسي والتوعية بمرض الإيدز متضمنة في المنهج الدراسي الجمايكي وإذا كان المدرسون يعلمون الفتيان حول الحمل في سن المراهقة والأبوة في الصبى. وشرحت السيّدة إيفانز والسيّدة سبانس أن وزارتيّ الصحة والتربية تضامنتا لتعليم التلاميذ حول مرض الإيدز وأن التعليم الجنسي جزء من المنهج الدراسي الجمايكي لكن معظم الناس لا يرتاحون للموضوع. وقالتا أيضاً إن جمايكا أطلقت برنامجاً يعالج احتياجات الآباء المراهقين مما يوفر للفتيان المهارات التي يحتاجون إليها ليكونوا أولياء أمر مسؤولين.

وخلال إحدى المناقشات المصغّرة، ركز المشاركون على مواضيع زيادة المشاركة المحلية وإصلاح تدريب المدرسين وتحسين نوعية أجواء التعلم للفتيات وتعيين موظفين لهم آراء متوازنة حول الجنسيّن وتلبية الحاجات الخاصة للتلميذات. وشعر المشاركون أنه يمكن تحسين تدريب المدرسين من خلال تدريبهم على المساواة بين الجنسيّن ومن خلال إطلاعهم على وسائل تدريس مبتكرة ومركزة على التلاميذ.

وألح أحد المشاركين على أهمية اشراك المجتمع المحلي في التعليم من خلال إنشاء جمعيات بين الأهل والمدرسين وضم الأهل في إتخاذ القرارات المتعلقة بالمدرسة. واقترح البعض أنه يمكن تحسين نوعية أجواء تعلم الفتيات من خلال إزالة التصنيفات النموذجية والتحيز الجنسي في أعمال التدريس والكتب الدراسية والمنهج. وأوصى المشاركون أيضاً بأن توفر المدارس مراكز للعناية بأطفال التلاميذ وتدرس استراتيجيات لتجنب التحرش الجنسي والأمراض الجنسية وتضع أنظمة لضمان سلامة الفتيات اللواتي ترتاد المدرسة. وأعربت المجموعة أيضاً عن أملها بأن تصبح مجموعات المدرسين والإداريين والمدراء أكثر توازناً ليتم تمثيل مصالح الفتيات بشكل ملائم.

ستساعد غانا في مكافحة استخدام الأطفال من خلال تعزيز المشاريع المشتركة بين المدارس والمجتمع المحلي لجعل المدارس أكثر جاذبية وإتخاذ اختيارات أفضل، خصوصاً للفتاة الطفلة. - السيّد إيمانويال أكلي

وشملت المواضيع من جلسة مصغرة أخرى مشاركة المجتمع المحلي وتقاسم المعلومات والتحسينات

ستوفر جمعية المتخصصات الإفريقيات بالتعليم/زامبيا المعلومات المحسنة على الصعيد المحلي لإتخاذ القرارات المطلعة وستحث وسائل الإعلام على رفع نسبة التوعية والدعم لتعليم الفتيات. - السيّدة دافني شيموكا

في أصول التدريس وتعليم المدرسين. وشعرت المجموعة أن المجتمعات المحلية يجب أن تشترك وتراعي وتتعهد كاملاً بتعليم الفتيات. وشدد أحد المشاركين على أهمية استعمال وسائل الإعلام لشن حملات من التوعية العامة لترويج المدارس المهيأة للعناية بأمور الفتيات. وشعر مشارك آخر أنه يجب أن يحصل مزيد من تقاسم المعلومات بين البلدان من خلال إنشاء مواقع على الإنترنيت وأماكن جمع المعلومات توفر المعلومات حول تعليم الفتيات. وأيدت المجموعة أيضاً تطوير وسائل تدريس تراعي التفاوت بين الجنسيّن وضم التوعية من حيث الجنس في معايير المدرسين المعتمدين.

وطرحت مناقشة المجموعة الصغيرة الثالثة مسائل حول تكوين السياسات ومشاركة المجتمعات المحلية ونوعية التعليم. وأكدت السيّدة خديجة رمرم (Save the Children) أن المجتمعات المحلية يجب أن تدخل في حوار حول القضايا التربوية وتشكل توصياتها أساساً لسياسات جديدة. ووافقت المجموعة على وجوب مشاركة المجتمعات المحلية لكن أحد المشاركين شعر أنه يجب وضع تركيز أكبر على عملية وضع سياسات جديدة. وجادلت قائلةً «إن المسألة تكمن في بناء السياسة. فكيف سيم اشراك الناس؟ نحن نقول إننا نريد أن نسأل المجتمعات المحلية لكننا قليلاً ما نسأل التلاميذ الذين يتأثرون الأكثر بها وخصوصاً الفتيات.» وأضافت السيّدة هايدي روس (جامعة كولغيت) أن المجتمعات المحلية يجب أن تتعلم تولي دور الباحثين وأن وضع السياسات يجب أن يكون في إطار عملية جماعية. وناقش المشاركون أيضاً ما إذا كانت المجتمعات المحلية تفهم مسائل النوعية فجادل البعض أن أعضاء المجتمع المحلي لا يفهمون المسألة كاملاً بينما رد آخرون بأنهم يفهمون المسائل العملية المتعلقة بالنوعية. وأشارت السيّدة كارمن مادرينان (خدمات الإغاثة الكاثوليكية/الهند) إلى أن لأطفال يجبرون على العمل لأن نوعية المدارس متدنية جداً. وشرحت قائلةً «لو تميزت المدارس بنوعية عالية وكانت ملائمة، لأرسل الأبوان أطفالهما إلى المدارس.» وفي ختام الجلسة، أصدرت المجموعة التوصيات السياسية التي تفيد بأن الحكومات يجب أن تدعم نظام التدريس القائم على المجتمع المحلي وتحتل الطليعة في تخفيض التحيزات من حيث الجنس في المناهج والمواد الدراسية وتبحث عن وسائل جديدة أكثر فعالية لجمع البيانات.

السيّدة مايكيليش غيدي والسيّدة أليزابيث موينكار

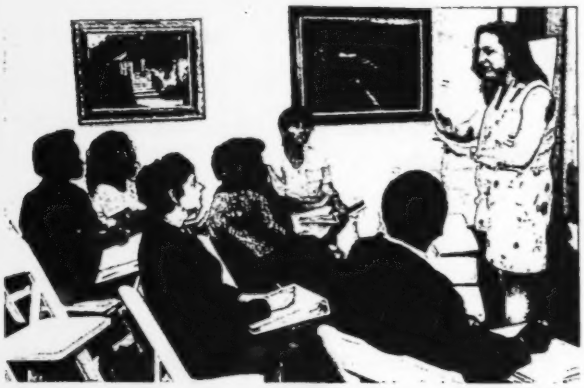

السيّدة جو لاسر ترأس مناقشة لمجموعة مصغّرة

وناقشت المجموعة الرابعة كيف تعيق أنظمة الإمتحانات الاعتيادية الابتكار التربوي وكيف تكون مشاركة المجتمع المحلي أساسية لعملية تحسين التعليم. وشعر المشاركون أن إذ كان المدرسون جديين حول تبني الممارسات المبتركة، يجب الإصلاح الكامل والمتزامن لأنظمة التقييم التقليدية الصارمة. وأصر السيّد كريستوفر ويلار (جامعة ولاية ميشيغان) على أهمية تطبيق وسائل التدريس المبتكرة مجادلاً أنه «يوجد تمجيد لوسائل التدريس الاعتيادية لكن كلها مجرد كتابة بالطباشير وكلام واستظهار بدون فهم. يجب وضع وسائل تركز على التلاميذ.» وكرر المشاركون تحاليل مجموعات النقاش الأخرى من خلال التشديد على أن التغيير يجب أن يكون عملية جذرية حيث يتم حشد المجتمعات المحلية لتتحمل مسؤولية النظام التربوي. وختمت المجموعة بالتوصية بإنشاء المدارس المهيأة للعناية بأمور الفتيات من خلال تعيين كادر تدريس متوازن من حيث الجنس والتدريب على مراعاة التفاوت الجنسي وتعديل الكتب الدراسية.

ستعمل جمعية المتخصصات الإفريقيات بالتعليم/أوغندا مع الوزراء والنواب على وضع سياسة حول الأمهات المراهقات. – السيّدة روث كافوما

٦. تحديد العلاقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في تنفيذ برامج تعليم الفتيات: شركاء أو خصوم أو مراقبون؟

تزيد المنظمات غير الحكومية حالياً توفيرها المباشر للخدمات الاجتماعية بما فيها التعليم الأساسي وتعليم الفتيات. ولقد برهنت أنها القطاع المتمم للحكومات والمؤسسات التجارية. فمن خلال قدرتها الفريدة على إقامة الشراكات والحفاظ عليها مع المجتمعات المحلية وعلى تقديم البرامج الملائمة والمستهدفة على المستوى المحلي، فإن المنظمات غير الحكومية توفر الخدمات التي غالباً ما لا تقدمها الحكومة أو القطاع الخاص. ولقد أتاحت قدرة المنظمات غير الحكومية على توفير خدمات أكثر مرونة وعلى صعيد صغير لها بأن تحتل مكانة جديدة في المساعدة في التنمية. وفيما أصبحت فوائد المنظمات غير الحكومية أبرز، ازدادت مشاركتها في نشاطات التنمية وتتلقى حالياً وأكثر من أي وقت مضى نسباً متزايدة من المنح المالية.

ستركز المغرب على واضعي السياسات ومتخذي القرارات (خصوصاً السياسيين) لسن قوانين ووضع سياسات محددة حول التعليم المهيأ للعناية بأمور الفتيات. – السيّدة نجاة يموري

وحاولت هذه اللجنة خلال نقاشها أن تحدد الطريق المؤدي إلى العلاقات الناجحة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في توفير خدمات التعليم للفتيات والنساء. وتعتمد هذه العلاقات على عدد من العوامل التي تؤثر على فعالية البرامج مثل طبيعة المشاكل المحددة التي يجب معالجتها وأنواع الإجراءات المطلوبة وقدرات وموارد الأطراف المعنية داخل الحكومة وخارجها. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل هذه العلاقات على صعيد أوسع من الثقافة والبلد. وأخيراً، تعتمد نوعية وفعالية الخدمات على القدرات الفنية للجهات المعنية وعلى طبيعة الحكومات والمنظمات غير الحكومية (الأهداف والبنية ومصادر التمويل). وفي الواقع، أوضحت هذه اللجنة أنه لا توجد علاقة واحدة مثالية بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. إلا أن الشراكات تنشأ في شكلها الأمثل عندما توجد فائدة واضحة من القيام بذلك أي عندما تنشئ الشراكة وسائل فعالة من توفير الخدمة للمجتمعات المحلية.

ستتقاسم خدمات الإغاثة الكاثوليكية الولايات المتحدة الأميركية الأبحاث والمفاهيم مع منظمات أخرى وتعمل على تأسيس شراكات إيجابية أكثر «تأكيداً» مع المنظمات غير الحكومية. – السيّدة جانيفر سميث نزير

وافتتحت السيّدة جين بنباو (CARE) النقاش بنظرة شاملة إلى المواضيع الثلاثة (التعليم للتنمية الإقتصادية والتعليم ولتوفير الخدمة والتعليم على أنه حاجة أساسية) التي أثرت على سياسة التعليم في البلدان النامية وعلاقة الحكومات والمنظمات غير الحكومية في توفير خدمات التعليم. وتؤثر هذه المناقشات على طبيعة المساعدة التربوية للبلدان النامية بالإضافة إلى رسم العلاقات بين

الحكومات والمنظمات غير الحكومية وتوفيرها لخدمات التعليم للفتيات والنساء. ووضعت السيّدة بنباو تطوير هذه العلاقات في إطارها وأيدت فكرة أنه لا توجد علاقة واحدة أفضل للحصول على النتيجة المرغوبة من زيادة عدد الفتيات في المدارس.

وأفادت السيّدة بنباو بأن «مؤتمر جومتيان لتعليم الجميع» (Jomtien Education for All Conference) لعام ١٩٩٠، سجل بداية اشتراك المنظمات غير الحكومية في توفير خدمات التعليم. وتأثرت المنظمات غير الحكومية بالموضوع الجديد للتعليم على أنه حاجة أساسية. وكان المنطق وراء الموضوع هو أنه إذا كان التعليم حاجة أساسية ولم تتمكن الحكومات من توفيره بمفردها، فسيلقى على عاتق المجتمعات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية المساعدة. وجادلت السيّدة بنباو أن هذا النقاش سهل الشراكة بين الحكومة والمنظمات غير الحكومة على أن المنظمات غير الحكومية زادت مشاركتها مع الحكومات في توفير الخدمات للمجتمعات المحلية. وبالرغم من وجود تساؤلات حول ما إذا كانت الحكومات أو المنظمات غير الحكومية يجب أن تلعب هذه الأدوار، «لم تتعلق المسألة بما إذا كانت المنظمات غير الحكومية يجب أن تلعب دور المراقبة أو المناصرة بل تعلقت أكثر بطبيعة الشراكات.»

ستقود مالي ندوة مماثلة حول تعليم الفتيات وتعمل على تنفيذ خطة البلاد المتعلقة بإجراءات التعليم خلال عشر سنوات. – السيّد فنتا مادي كيتا

واقترحت السيّدة بنباو نقاشاً رابعاً، على أنه غير محقق حتى الآن، من التعليم في التنمية الدولية: التعليم على أنه حق من حقوق الإنسان. وأشارت السيّدة بنباو إلى أنه «لو أصبح ناجحاً ولو طُلِب من المنظمات غير الحكومية تولي دور فيه لأدى ذلك إلى عواقب هائلة على تعليم الفتيات والنساء». وختمت قائلة إنه لو اعتنقت المنظمات غير الحكومية التي تلعب دوراً في المجتمع المدني، هذا النقاش الجديد، للعبت أدواراً متعددة ومتشعبة مثل دور المنظمات المبتكرة والمنسقة وهمزة الوصل والموازنة فتوفر التحديات وقنوات المسؤوليات والاتصالات وتدعم الفقراء للتنظيم والدفاع عن حقوقهم.

وأفادت السيّدة بنبوا بأن العنصر الأساسي المقرر للدور الذي ستلعبه المنظمات غير الحكومية سيكون سلامة وقوة الدولة (أو طبيعتها الديمقراطية) بالرغم من أن هذا لن يكون بمفرده دليلاً كافياً. «حتى الدول المعافية تحتاج من وقت إلى آخر مراقبين وخصوم لإبقائها سليمة وحتى الدول الضعيفة تحتاج إلى شركاء في الجهود التي تبذلها للتغيير. وإذا لم توجد دولة ديمقراطيقة قوية وسليمة، لا يمكن أن يوجد نظام أو عمل يحمي حقوق الإنسان». ومن أجل إزدهار نقاش حق التعليم، يجب أن يقوم على الأبحاث حول تأثيره على تعليم الفتيات والنساء بالإضافة إلى العلاقة الطويلة الأجل بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية لضمان هذا الحق وحمايته.

ووفرت السيّدة جنيفر سبرات (معهد Research Triangle Institute) لمحة شاملة حول مختلف أنواع المنظمات غير الحكومية وعلاقاتها بمختلف أنواع الحكومات في تزويد ودعم تعليم الفتيات. وشددت السيّدة سبرات على أنه من الصعب القول ما هو الأهم والأكثر فعالية في توفير العلم للفتيات. «يجب تقييم الظروف السائدة بالمقارنة مع ما هي الحاجات المعينة بالإضافة إلى نقاط القوة والضعف النسبية لجميع الأطراف المعنية الممكنة - الحكومية وغير الحكومية والحكومية الوطنية والحكومية المحلية

والمجتمع المدني - التي قد يتم حشدها لدعم الإجراءات تأييداً لتعليم الفتيات.» وأضافت قائلة إن الحاجة تدعو إلى إجراء بحث متعمق وعلى أساس منفرد في دور جميع الأطراف المعنية في دعم تعليم الفتيات. «عندما نسعى إلى إقامة علاقات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، علينا أن نحاول إقامة أنواع مختلفة وعديدة من العلاقات. فهناك تلك التي ترعى التوتر البناء لدور المراقبة مما يؤكد على استمرار المجتمع بالنمو وتلك أحياناً التي تكون متممة لدور الحكومات.»

السيّدة سيسيليا توريس -لوزا والسيّدة ملك زعلوق والسيّدة هدى السعدي

وختمت السيّدة سبرات قائلةً إنه نظراً لتعقيد المسائل المتعلقة بتعليم الفتيات، فإن الحلول قد تكون معقدة أيضاً. «والطريقة المثلى هي أن علينا أن نعمل على تشكيل وتشجيع الشراكات بين كلا الطرفيْن المعنييْن. فالمؤهلات والمهارات الفردية للمنظمات غير الحكومية والحكومات تختلف كثيراً إذ ليست كلها قادرة بالتساوي على المشاركة في البرامج. وهذه المنظمات غير الحكومية التي تملك المهارات والخبرة الملائمة (مثل الصلات بالمجتمعات المحلية والخبرة الفنية ومهارات المشاركة في التنمية) قد تلعب عدداً من الأدوار الهامة خلال تصميم البرنامج الاجتماعي وتنفيذه وأيضاً في إعداد وتنفيذ وتقييم سياسات المستقبل.»

وبحث السيّد سبايسر (أكاديمية الإنماء التربوي) في المسألة من خلال دراسة نموذجية تقوم على تجربته في بالوشستان وهي أكبر محافظة في باكستان. وقال السيّد سبايسر أنه لفهم الطريق المؤدي إلى علاقة ناجحة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومات، علينا أن نبحث في العلاقة التي

ستزيد جمعية النساء المحامين الإثيوبية عدد شراكاتها بما في ذلك مع جمعية المتخصصات الإفريقيات بالتعليم. - السيّدة ألماس وولدايز يمير

من المرجح أن تدعم الأهداف التي يتم السعي وراءها بالإضافة إلى القدرة الفعلية للحكومات والمنظمات غير الحكومية على حد سواء. وأشار السيّد سبايسر إلى أن المنظمات غير الحكومية قد تلعب أدواراً مختلفة في توفير خدمات التعليم في أوقات مختلفة. «غالباً ما تتولى المنظمات غير الحكومية دور المقاول من الباطن للحكومات من أجل توفير الخدمات. وفي هذه الحالات، غالباً ما لا تنمو شراكة فعلية.» وفي الواقع، تحمل الحكومات المنظمات غير الحكومية مسؤولية دورها في عملية توفير الخدمات الأساسية المتعلقة بالتعليم. وحذر السيّد سبايسر من أن المنظمات غير الحكومية يجب ألا تتولى مسؤوليات الحكومة بل أن تعزز قدرة الحكومة على أداء مسؤولياتها. لذا، يجب أن يكون كلا الطرفيْن أكثر تقبلاً لإقامة الشراكات والعمل على تحقيق الأغراض المشتركة.

ستعمل وكالة USAID /البيرو مع شركائها للتأكيد على أن تشمل خطة التربية الوطنية التي يتم وضعها حالياً المسائل الجنسية، والمشاركة في المؤتمر الوطني الثاني حول «التعليم الجيد على أنه دور المجتمع المحلي في التعليم»، والاستمرار في تولي دور قيادي في خطة البلاد لتعليم الجميع. – السيّدة كريستين لانغلايك

وأفاد السيّد سبايسر بأنه من الهام البحث في طريقة تقييم نتائج العلاقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. «تركز بعض الدراسات على النتيجة بدون النظر في مشاكل العلاقة. إلا أنه غالباً ما تكون النتيجة أفضل كثيراً من العملية.» ونادراً ما تكون العلاقة بين الطرفيّن علاقة «واحدة» وسيتم تحديدها بناءً على ميول المراقب. وستحمل كافة الأطراف المعنية والهيئات الممولة والمنظمات غير الحكومية والحكومات آراءً وتجارب مختلفة تقوم على وجهات نظرها. «علينا أن ندرك وجهات نظرنا عندما نحاول أن نحدد العلاقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية.»

وجادل السيّد هاورد وليامز (أكاديمية الإنماء التربوي) أنه يمكن تكوين أفضل فهم لمعالم التميز والميزات النسبية للحكومات والمنظمات غير الحكومية وعلاقتها في ضوء الأنظمة السياسية والأجواء التي تعمل في إطارها. ويجب أن توفر الحكومات الخدمات بالرغم من أن حد قدرتها على القيام بذلك سيختلف. أما المنظمات غير الحكومية، فلقد أثبتت أنها جزء متمم للحكومات والمؤسسات التجارية في توفير الخدمات الإجتماعية بما في ذلك تعليم الفتيات. وتابع قائلاً إنه «بالرغم من أنه من الأسهل توفير لمحة شاملة على ورقة حول الفئات المعينة حيث تتفوق كل مجموعة، إلا أن ذلك معقد في الواقع بسبب المعايير المتعلقة بالأجواء السائدة بما في ذلك الاستقرار السياسي وحقوق الإنسان والحرب والكوارث الطبيعية». فحيث يهدد التوتر السياسي أداء الحكومات أو إبتكارها، تزداد أهمية المنظمات غير الحكومية أمام الأفراد والمجموعات والمجتمعات المحلية. وقد تكون علاقة المنظمات غير الحكومية بالحكومات في هذا الإطار إضافية أكثر من متممة ومن المرجح أن تشمل دور «المراقبة» للتقرير عن مناطق تعطل النظام والرد عليها.» وختم السيّد وليامز قائلاً إن هناك حاجة إلى تحسين معايير العناصر المحيطة والنماذج التنظيمية للبحث في هذه العلاقات وفوائدها على المدى القصير والطويل لتوفير الخدمات المتعلقة بالتعليم.

السيّدة كارين تايتيان

وسمحت المناقشات المصغّرة للمشاركين بالتعرف على الإنعكاسات على السياسات والممارسات ومناقشتها. ووافق المشاركون أنه لتحديد العلاقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية، من الضروري أولاً التعريف

بالمنظمات غير الحكومية. فنظراً لأن التعريف يشير إلى مجموعة واسعة من المنظمات، تدعو الحاجة إلى مصطلح وفهم مشتركيْن لمختلف أنواع المنظمات غير الحكومية ونقاط قوتها وضعفها وملاءمتها لأدوار مختلفة في الشراكة. وستلعب الهيئات الممولة أيضاً دوراً في إقامة وتعزيز العلاقات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. ويجب أيضاً إعتبار هذا الدور في أي حوار حول العلاقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. وقال أحد المشاركين «إننا يجب أن نعتبر العلاقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الممولة علاقة ثلاثية الطرف.» فمن خلال التحديد الواضح لأدوار الأطراف المعنية المختلفة ومضمونها الخاص، يمكن إنشاء شراكات أكثر فعالية.

ستنقل جمعية المتخصصات الإفريقيات بالتعليم/غينيا وقائع الندوة إلى غينيا وتعزز الشراكات مع وسائل الإعلام لتعزيز مسألة تعليم الفتيات على أنها خبر يستحق النشر في وسائل الإعلام. - السيدة مادلين ماكا كابا

وأوصى مشارك من مالي بأن تلفت الهيئات الممولة إنتباهها إلى الظروف المحيطة بالخدمات الموفرة ومراعاة أفضل الطرق الاستراتيجية لتحقيق أهدافها. وتم الثناء على الهيئات الممولة لعملها مع المنظمات غير الحكومية على مستوى المجتمع المحلي من أجل الإطلاع على مضمون البرامج. كما وتلقت النصيحة بالعمل بجهد مماثل على مساعدة المنظمات غير الحكومية في تعزيز شراكاتها مع وزارات التربية.

برزت الحاجة إلى البحث في توسيع دور الهيئات الممولة في العلاقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية عندما ناقش المشاركون أمثلة حول سياسات تم تنفيذها بدون دعم أساسي. وناقش مشارك من جمعية المتخصصات الإفريقيات بالتعليم/السنغال برنامج تعليم أساسي في مالي لتوفير التدريس باللغة المحلية. وكشفت التجربة أن الأهل كانوا ضد استعمال اللغة وعوضاً عن ذلك، فضلا أن يتم تدريس أطفالهم باللغة الفرنسية وهي اللغة الرسمية في البلاد. ورأى الأهل أن اللغة الفرنسية ستسمح لأطفالهم بتحسين حياتهم بينما تبرر إستثمارهم في التعليم. وأضافت السيّدة سيسيليا توريس-لوزا (معهد Instituto Apoyo/البيرو) أن الحكومات تفتقر أحياناً للقوة أو القدرة أو العزم على الدفع إلى تنفيذ جداول أعمالها الوطنية بالإضافة إلى تلك المتعلقة بالمجتمع المدني. واقترحت أنه «بما أن الهيئات الممولة هي أقوى طرف في هذه العلاقة، يجب أن تساعد الحكومات على إتمام دورها من خلال تعزيز قدرتها على القيام بذلك. ولن يحصل هذا إلا إذا لعبت الهيئات الممولة دور المنسق لإدارة العلاقة بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية وإذا راعت حاجات المجتمعات المحلية.»

وبالإضافة إلى ذلك، أصر المشاركون على أن الهيئات الممولة يجب أن تفهم إحتياجات وقيود الحكومات والمنظمات غير الحكومية التي تعملت معها. ويجب أن تدير الحكومات الإصلاحات وتوجه السياسة لكنها يجب ألا تكون الجهة المنفذة بالضرورة. وأفاد مشارك من هندوراس بأن «المجتمع المدني معد أكثر لوضع الأفكار الجيدة للمجتمعات المحلية.» وتساءلت السيّدة سبرات إذا كانت الحكومات تملك القدرة والمعرفة والعزم والموارد اللازمة لتنفيذ سياسة معينة. وتابعت قائلة إنه إذا لم تملكها، يجب أن تجد البلدان

وسائل لتوضيح حاجاتها للهيئات الممولة.

ووافق المشاركون على أن المنظمات غير الحكومية يجب أن تكون أكثر إنفتاحاً وشفافية، مما يشمل توفير المعلومات حول أسماء أعضاء مجلس الإدارة ومصدر التمويل وكيفية إنفاق الأموال. وستساعد هذه الشفافية المنظمات غير الحكومية في إقامة علاقات مع الحكومات بطريقة مسؤولة بالإضافة إلى تبليغ الهيئات الممولة عن حاجاتها الخاصة. واقترح أحد المشاركين أن «المنظمات غير الحكومية قد تميل بسهولة إلى أدوار غير ملائمة ويجب أن تتعلم إدراك قدراتها والتنكر بأن دورها يقتصر على التنسيق القصير الأجل.» وقال السيّد لورانس شيكارينغ (مؤسسة «تعليم الفتيات حول العالم» Educate Girls Globally) إن «أحد الأمور التي يجب أن نقوم بها هي تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية المحلية على تنفيذ إستراتيجية أو سياسة حكومية.» وليحصل ذلك، قال السيّد شيكارينغ أن المنظمات غير الحكومية يجب أن تتمكن من تحمل مسؤولية القرارات التي تتخذها لتوفير هذه الخدمات. وتساءلت السيّدة سبرات حول وجود دور للمنظمات غير الحكومية الدولية في تعزيز العلاقة والحوار بين المنظمات غير الحكومية المحلية والحكومات. وأضافت قائلة إن «هذا سيساعد الطرفيْن في مناقشة وتفاوض السياسات بالإضافة إلى الاستراتيجيات للتنفيذ الفعال.»

السيّد فرانك ميثود والسيّدة مياسنث إيفنز والسيّدة جين بنباو والسيّد ستيف كليس

وأيد المشاركون أيضاً تشريعاً يحدد معايير العلاقات بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية. فسيسهل هذا إقامة الشراكات بين الأطراف من خلال تأسيسها على مجموعة من المعايير المقبولة بالإضافة إلى التركيز على إحلال الثقة. وزيادةً على ذلك، فإن تنفيذ الوسائل التي تحسن التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية قد يساعد في التأكيد على توفير خدمات إضافية (وأفضل) ضمن القيود المالية الحالية. والخيار البديل لإتجاه التشريع هو تأسيس مكتب داخل الحكومة مكرس فقط للتعامل مع المنظمات غير الحكومية. وقد يفاوض هذا المكتب أدوار ومسؤوليات الشركاء المعنيين في صياغة السياسة وتوفير الخدمات.

وانتهت الجلسات المصغّرة بالموافقة العامة على أن المنظمات غير الحكومية ليست الجواب الوحيد على توفير العلم للفتيات أو النساء وأن العلاقة بين المنظمات غير الحكومية والحكومات تختلف حسب الظروف. إلا أن النقطة الأهم هي أن يقضي مصممو البرنامج والمؤسسات الممولة بعض الوقت للبحث في نقاط القوة النسبية للأطراف الأساسية المحتملة التي قد يتم حشدها لإتخاذ إجراءات مساندة بالإضافة إلى العلاقات بينها.

الجلسة المكتملة الختامية

السيّدة أميلي فارغس-بارون

بدأت السيّدة أميلي فارغس-بارون (وكالة USAID) الجلسة المكتملة الختامية بالتلخيص الموجز لتجربتها خلال «مؤتمر دكار العالمي للتعليم» (Dakar World Education Forum) في نيسان ٢٠٠٠ حيث مثلت وكالة USAID فوصفت تجربتها بـ«فترة من العزم الجديد والأمل». وعرضت نموذجاً كان الممثلون في المؤتمر قد ناقشوه ويدعو إلى تجديد التشديد على النوعية والتغيير التنظيمي والحاجة إلى التركيز على الطفل على أنه متعلم نشط.

وعرضت السيّدة فارغس-بارون أيضاً أغراض «التعليم للجميع»:

١. توسيع وتحسين شمولية العناية والتعليم للأطفال في سن مبكر وخصوصاً للأطفال الأكثر عرضةً للإهمال والحرمان.
٢. التأكيد على حصول جميع الأطفال على الدراسة الإبتدائية الجيدة المجانية والإلزامية وإتمامها مع التركيز الخاص على الفتيات والفتيان الذين يمرون في ظروف عصيبة وذلك خلال مدة أقصاها سنة ٢٠١٥.
٣. التأكيد على تلبية حاجات التعلم لجميع الناس من الشباب والراشدين من خلال توفير الفرص المنصفة للالتحاق بالبرامج الملائمة من التعلم والمؤهلات الحياتية والبرامج المواطنية.
٤. تحقيق ٥٠ بالمئة من التحسين في مستويات معرفة الراشدين وخصوصاً النساء بالقراءة والكتابة خلال مدة أقصاها سنة ٢٠١٥ والفرص المنصفة بالحصول على التعليم الأساسي والتكميلي لجميع الراشدين.
٥. إزالة كافة عناصر التفاوت الجنسي في التعليم الإبتدائي والثانوي خلال مدة أقصاها سنة ٢٠٠٥ وتحقيق العدالة الجنسية في التعليم خلال مدة أقصاها سنة ٢٠١٥ بالإضافة إلى التركيز على الضمان للفتيات الفرص الكاملة والمنصفة لحصولهن على التعليم الأساسي الجيد وإتمامه.
٦. تحسين كافة نواحي نوعية التعليم وضمان الجودة للجميع ليحقق الجميع نتائج التعلم المعترف بها والقابلة للقياس وخصوصاً في المعرفة بالقراءة والكتابة والحساب والمهارات الحياتية الأساسية.

وقالت السيّدة فارغس-بارون إن الخطوات التالية تشمل بلداناً تعد خطط عمل شاملة ووطنية لتعليم الجميع خلال مدة أقصاها سنة ٢٠٠٢ وإنشاء شبكة رفيعة المستوى. وستتولى هذه الشبكة إعادة التركيز على البرامج التربوية وتوليد تعهدات مالية فعلية من الحكومات الوطنية والهيئات الممولة والمنظمات غير الحكومية والهيئات الأخرى بتحقيق أغراضها من التعليم للجميع

أبرز وقائع المؤتمر

بدأت السيّدة مي الريحاني (أكاديمية الإنماء التربوي) بالإشارة إلى أن الندوة كانت تجربة قيمة. وقالت السيّدة الريحاني إن المشتركين والمستعرضين حققوا الكثير بالإضافة إلى تحديدهم لتحديات جديدة عديدة. ثم أوجزت المفاهيم الأساسية التي نشأت خلال الجلسات المكتملة الأعضاء واللجان والجلسات المصغرة.

وقالت أولاً إن إتجاه التعليم المهيأ للعناية بأمور الفتيات هو إتجاه تعليم مهيأ للعناية بأمور الفتيان أيضاً. ولقد اقترحت بعض الحجج المعروضة أن نظاماً تربوياً تم إصلاحه وتحويله ليراعي الجنس يفيد الفتيان والفتيات بينما يميل نظام تربوي لا يلبي الحاجات التربوية الخاصة بالفتيات إلى إفادة الفتيان أكثر من الفتيات.

وثانياً، لمعالجة الحاجات الخاصة بالفتيات والفقراء والأطفال المقيمين في المناطق النائية والمجموعات السكانية الأخرى المعدمة، يجب تغيير الاتجاهات الاعتيادية لنشاطات التعليم الأساسي. ولن يتم تحقيق التعليم للجميع إلا من خلال اتجاهات مبتكرة تعيد بناء الأنظمة التربوية لتجعلها مركزة كاملاً على الأطفال ومتفاعلة وتمهيدية.

السيّدة مي الريحاني والسيّدة ماري جوي بيغوزي

وثالثاً، لا تؤكد الأدلة التي عُرضت خلال الندوة على الاعتقاد السائد بأن الفرص بمفردها لا تؤدي إلى الفوائد بل أن الفرص بمفردها لا تزال تؤدي إلى عائدات إجتماعية بصرف النظر عن النوعية. إلا أن النوعية الجيدة ستزيد العائدات الإجتماعية والخاصة. لذا، لا تزال هناك حاجة كبيرة إلى تحسين النوعية. ويجب أن يحصل التحسين في النوعية تدريجياً ويجب أن يراعي ظروف بلد أو مجتمع محلي معيّن ومحيطه.

وختاماً، قالت السيّدة الريحاني إن الشراكات لم تكن فحسب مجرد عنصر هام من التعليم الناجح للفتيات والتعليم الأساسي إنما أيضاً شرطاً للنجاح. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن بلوغ الأهداف المعبر عنها خلال الندوة إلا من خلال أعمال مجموعة كبيرة من الأطراف المعنية وأصحاب الشأن الذين يمثلون قطاعات مختلفة. وختمت السيّدة الريحاني معترفة بقيمة توسيع إطار العمل ليشمل تعليم النساء والمسائل الأخرى المتعلقة به. إلا إنها قالت إنه «يبدو جلياً أننا نحتاج إلى الاستمرار في التشديد على تعليم الفتيات في سن الدراسة في إطار الجهود التي نبذلها لإحداث تغيير قيّم وفعلي بالإضافة إلى تحقيق غرضنا من تعليم الجميع.»

الخطوات التالية

قالت السيّدة ماري جوي بيغوزي (صندوق UNICEF) إنه تم تقاسم العديد من قصص النجاح في تعليم الفتيات وأشارت كما فعلت السيّدة فارغس-بارون إلى أن مؤتمر دكار وضع مسألة تعليم الفتيات «في مطلع برنامج الأعمال». وقالت السيّدة بيغوزي إنه فيما أن تغييراً بارزاً طرأ على تحسين تعليم الفتيات إلا أن التقدم البطيء لم يكن كافٍ. وإضافت قائلةً «يلقى على عاتق الجميع مسؤولية الإبحار في رحلة جماعية». وأوصت السيّدة بيغوزي بالتحديد بالإنتقال من التأييد إلى العمل ورفع المشاريع التجريبية حتى الصعيد الوطني والتقييم والتقرير الدقيقيّن عن النجاح وتحويل الأنظمة التربوية لتراعي الجنس ولتكون مهيأة للعناية بأمور الأطفال. وتساءلت السيّدة بيغوزي حول ما إذا كانت هذه الندوة الخطوة الأولى من هذه الرحلة الجماعية.

الملاحظات الختامية

في ملاحظاتها الختامية، قالت السيّدة سوزي كلاي (وكالة USAID) إن الندوة كانت فرصة نادرة ليتشاور كبار منظمي السياسات من أربعة وثلاثين بلداً حول موضوع ذات أهمية كبيرة. وأعلنت أنه بما أنها تعتقد أنه لا توجد أي مسألة أهم لمستقبل الكرة الأرضية من تعليم جميع الفتيان والفتيات، إلا أنها رأت أن «ما يقلقني جداً هو أن في بلدان مثل باكستان أو بوليفيا أو اليمن أو مالي أو بنغلادش، قد تمثل للأبوين فكرة إتمام أطفالهما لستة أعوام من الدراسة الإبتدائية، حلماً لا يمكن تحقيقه.»

السيّدة سوزي كلاي

وكان قادة العالم قد تعهدوا بتحقيق غرض التعليم للجميع لكنهم لم يقدموا التعهدات المطلوبة بتوفير الموارد لتحقيق هذا الغرض. وقالت السيّدة كلاي إنه لم يتضح أيضاً آنذاك ما إذا كان المبلغ المقدر بـ٨ بلايين دولار أميركي المطلوب لتحقيق التعليم الإبتدائي العالمي سيأتي قريباً.

«لقد تعلمنا أننا نملك التعهد والمعرفة والأدوات المطلوبة لتحقيق أغراض التعليم الإبتدائي. إلا أن الموارد والأعمال هي التي لا تزال غير محققة.» وحثت السيّدة كلاي المشاركين على «حمل الرسالة إلى بلادهم... والتأثير على الحكومات والشركات التجارية والمؤسسات والجمعيات والهيئات الدينية ووسائل الإعلام والجامعات والمجتمعات المحلية والأهل والأفراد ليحترموا تعهداتهم من خلال توفير الموارد المطلوبة لتعليم أطفالهم.»

وأضافت السيّدة كلاي قائلةً إن «ما تعلمناه خلال هذيّن اليوميّن إن ما يفيد الفتيات يفيد أيضاً جميع الأطفال» وإن «اتجاه التعليم المهيأ للعناية بأمور الفتيات هو اتجاه تعليم المهيأ للعناية بأمور الأطفال عامةً.» وإضافت إلى أنه توجد أدلة وافرة تبين أن نظاماً تربوياً يلبي الحاجات الخاصة بالفتيات يفيد الفتيات والفتيان على حد سواء.

وبالإضافة إلى الدعوة إلى زيادة الموارد للتعليم، أشارت السيّدة كلاي إلى وجود حاجة إلى جمع مزيد من الأدلة حول السياسات والممارسات الفعالة لتعليم الفتيات. «أعتقد أننا نحتاج إلى التعهد بالدعم المستمر لوجهات نظرنا بالأدلة» مستشهدةً بتأكيد نائب الكونغرس الأميركي السيّد إيرل بوماروي في خطابه للندوة أن «البيانات الجيدة والثابتة هي ما يحتاج إليه المشترعون لمناصرة تعليم الفتيات.»

وتكلمت السيّدة كلاي أيضاً عن آثار أزمة مرض الإيبز التي أوضحت أنه يلحق الإصابات الفادحة خصوصاً بالفتيات والنساء.

وختاماً لملاحظاتها، حثت السيّدة كلاي المشاركين على «التصرف كما لو كان كل طفل في العالم طفلنا والعمل على التأكد من توصل كل فتاة وفتى إلى الحصول على ما لا يقل عن التعليم الإبتدائي الجيّد.»

كلمة المسؤول الإداري لدى وكالة USAID السيّد ج. بريدي أندرسون

يسرني أن أكون هنا لأرى العديد من المحترفين في مجال التنمية وهم مجتمعين لنقاش ما أعتبره شخصياً أحد أهم المسائل في مجال التنمية: تعليم الفتيات. فمنذ العصور القديمة، تاق الرجال والنساء إلى العلم. ولقد بجلت كل حضارة عظيمة على الأرض المعرفة والتعلم. أما الآن، فإن الحاجة إلى التعليم الجيد مفهومة ومقبولة حول العالم. وفي هذا العصر من التعاون العالمي، لا يمكن إلا المبالغة في التشديد على المعرفة بالقراءة والكتابة والحساب لأن هذه المهارات تشكل حجارة أساس نجاح مستقبل أطفالنا.

ويلعب التعليم دوراً هاماً خاصاً في التنمية. وكما قال صديقي القديم الرئيس الراحل جوليوس نيريري يوماً »التعليم ليس سبيلاً للهروب من الفقر لكنه وسيلة لمكافحته.« إننا نعلم أن تعليم الفتيات بالتحديد هو ربما أهم استثمار يمكن أن يقوم به بلد نامٍ. إننا نعلم أن الأمهات اللواتي حصلن على ما لا يقل عن ست سنوات من التعليم الإبتدائي من المرجح أن تعلمن أطفالهن وتربين الأطفال المعافين صحياً وتنجبن الأطفال في سن متأخر من حياتهن. إننا نعلم أن النساء المتعلمات هن أفضل العاملات ومن المرجح أن تشاركن في حكومتهن. وطبعاً نعلم أنهن من المرجح أن تحصلن على أجور أكبر.

إننا نعلم أن هذا الأمر صحيح لأن في إماكن مثل ولاية كيرالا في جنوب الهند، تسود المعرفة بالقراءة والكتابة كل أنحائها تقريباً. وفي كيرالا، تبلغ نسبة وفيات الأطفال أدنى حد لها من كامل العالم النامي ونسبة الإنجاب في أدنى مستوى لها من الهند. أما في أميركا، إننا نعلم أن متوسط أجور النساء اللواتي لم تكملن دراستهن الثانوية يبلغ ٤٠ بالمئة تقريباً أقل من اللواتي أكملن هذه الدراسة ومن المرجح أن تحصلن ثلاث أضعاف المرات على المساعدة الحكومية.

وفي كل أنحاء العالم، تظهر دراسة تلو الأخرى أن الاستثمار في تعليم الفتيات يساعد في عكس هذه الحلقة المفرغة من الأمية والفقر والنسبة المرتفعة لوفيات الأطفال إلى ما دعاه وزير المالية الأميركية لاري سامرز بحلقة فعالة من التعليم والتقدم الاقتصادي والعافية. وفيما ندخل القرن الواحد والعشرين، يعجز حوالي بليون شخص أي سدس البشرية عن قراءة كتاب أو توقيع أسمائهم. ويتألف ثلثا هؤلاء من النساء. ويوجد اليوم أكثر من ١٣٠ مليون طفل حول العالم في سن الدراسة لكنهم ليسوا في المدرسة ويتألف ٧٣ مليون منهم من الفتيات. فالتحدي الذي يواجهنا هنا جميعاً اليوم هو كيف نبدأ بالحلقة الفعالة.

ونحن لدى وكالة USAID نرى أن كل قطاع من المجتمع يجب أن يلعب دوراً في توفير التعليم الجيّد لكل فتاة وفتى. ويجب أن تلعب الحكومات دوراً هاماً خاصاً ودورها طبعاً هو الدور الأساسي لأنها لا توفر التمويل فحسب بل أيضاً السياسات التي قد تضع تعليم الفتيات في الطليعة.

ويجب أن يحصل تعليم الفتيات في إطار المساواة أمام القانون: علينا أن تبعث برسالة للنساء والفتيات في كل مكان أنهن مقدرات في المجتمع شأنهن شأن أخوانهن وآبائهن وأزواجهن. فعلى سبيل المثال، قبل ثمانية وعشرين عاماً، أقرت الولايات المتحدة بتشريع تاريخي معروف بـ«العنوان ٩» الذي ساعد في ضمان الفرص العادلة في التعلم. وتشكل النساء الأميركيات اليوم أكثرية طلاّب الجامعات في البلاد وحصلت معظمهن على شهادات ماجستير. وبالرغم من أن الدرب لا يزال أمامنا طويلاً نحو تحقيق المساواة في الدخل، إلا أن الدراسات أظهرت أن التفاوت في الدخل بين الرجال والنساء في الولايات المتحدة يتقلص مع زيادة مستويات التعليم.

إن أحد أكثر المؤشرات تشجيعاً رأيته في السنوات الأخيرة هو أن القادة حول العالم أصبحوا يعون أهمية عدالة فرص التعليم وهم يتخذون الإجراءات اللازمة في هذا الصدد. فعلى سبيل المثال، أعلن العام الماضي وزير التربية في البيرو الدكتور فليبي غارسيا أنه ستتم زيادة ميزانية التربية في البيرو ويتم تبني السياسات لـ«التأكيد على حصول جميع الأطفال على التعليم». وفي العام الماضي، إحتفلت غينيا باليوم الوطني الأول لتعليم الفتيات في ٢١ حزيران بإشتراك أبرز قادة المجتمع لبث أهمية تعليم الفتيات على راديو وتلفزيون البلاد. هذا هو نوع التعهد والتكريس الذي نحتاج إليه إذا أردنا تحقيق هدفنا بالتوصل إلى تعليم جيد لكل طفل.

لقد سبق أن ذكرت أنه يجب أن تقر الحكومات بقوانين وسياسات تعترف بحقوق المرأة. ما هي الإجراءات الأخرى التي قد تقوم بها؟ قد تتمكن أيضاً من معالجة العوائق التي تمنع الفتيات من الذهاب إلى المدرسة. فعلى سبيل المثال، يزيد إمداد القرى الريفية بالماء والكهرباء من فرص حصول الفتيات على التعليم. وفي بعض الحضارات، يكون التأثير نفسه بالنسبة لإنشاء مدارس منفصلة للفتيان والفتيات أو توفر المدرسات لتدريس الفتيات.

دعوني أشدد هنا على أن دور الحكومة ليس قط الدور الوحيد بالرغم من أنه أساسي. فالقطاع الخاص يمكنه أيضاً أن يقدم مساهمات هامة. وتأتي أحد أفضل الأمثلة في هذا الصدد من المغرب. فنتيجة المؤتمر الدولي حول تعليم الفتيات لعام ١٩٩٨ الذي رعته وكالة USAID وبعض الهيئات الممولة الأخرى، يقوم «بنك الوفاء» وحكومة المغرب بتنفيذ حملة تربوية بعنوان «بنك واحد مدرسة واحدة». وبموجب برنامج «بنك واحد مدرسة واحدة»، ترعى البنوك التجارية المدارس المحلية. ويجتمع مسؤولون رسميون من البنك بقادة من المجتمع المحلي وملخص ما يسألونهم هو: «ماذا تحتاجون؟ كيف يمكننا أن نعمل معاً». ويكون الرد أحياناً: «نحتاج إلى مزيد من المدارس أو مزيد من الكتب.» لكن في بعض الأحيان، قد تكون الإجابة «تحسين النظافة» أو «تحسين الطرق» أو «أحذية لأطفالنا ليتمكنوا من السير الى المدرسة.» وتعمل هذه البنوك مع المجتمعات المحلية لتتمكن من تلبية هذه الحاجات معاً.

ولقد تعهد ستمئة بنك بإنجاح هذا البرنامج وبتحسين تعليم الأطفال في ستمئة مدرسة في كل أقطار المغرب. وإنه ليسرني أن أقول إن الفتيات ستستفدن من هذا التعاون كما يستفيد الفتيان. وللقطاع الخاص مصلحة خاصة في تحسين تعليم الفتيات: فمن خلال تحسين الحصول على الدراسة، يدربون عمال الغد ويزيدون عدد العمال. وفي عالم يعتمد على قوة الدماغ، تبرز جلياً العلاقة بين أرباح الشركة وتعليم موظفيها، رجالاً ونساءً على حد سواء.

وتلعب وسائل الإعلام أيضاً دوراً في تعزيز التوعية حول تعليم الفتيات. فكافة وسائل الإعلام من راديو وتلفزيون وسينما وصحف، تحدد ما هو هام في المجتمع. فسواء كان ذلك من خلال شخصية في مسلسل يومي على التلفزيون أو مذيع لبرنامج نقاش على الراديو، نحتاج جميعاً إلى أن نقول الشيء نفسه لفتياتنا: أنتن وتعليمكن أمران يهمانا. ولقد عملت وكالة USAID على التشجيع على تعليم الفتيات في غواتيمالا خلال عشر سنوات. أما اليوم، فإن الجمعية الغواتيمالية لتعليم الفتيات بمفردها تشن حملة إعلامية وطنية للتركيز ليس فحسب على أهمية تعليم الفتيات بل أيضاً على إشراك المسؤولين الرسميين الحكوميين ورؤساء المؤسسات التجارية والمجتمع المحلي ككل.

لقد تم إحراز تقدم. ففي البلدان النامية، ارتفعت نسبة إلتحاق الفتيات بالدراسة الإبتدائية بنسبة ٥٠ بالمئة منذ ١٩٦٠. وفي أفقر البلدان، تضاعفت هذه النسبة أكثر من مرتيّن خلال المدة نفسها. إلا أنه لا يزال هناك ٦٠ بالمئة من الفتيات خارج المدرسة عوضاً عن داخلها. ويبدو جلياً أنه يجب أن نحرز تقدماً أفضل ليس فحسب لتحسين كمية التعليم بل أيضاً نوعيته إذ لا يتستفيد أحد من جلوس الفتيات أو حتى الفتيان في الصفوف المكتظة أو حيث يكون التعليم الذي يتلقوه ليس له صلة بحياتهم اليومية. فالغرض من التعليم وتعليم الفتيات خصوصاً هو السماح للنساء بتولي دور أكثر فعاليةً في المجتمع وإعطائهن مطلحة أكبر في مستقبلهن.

لقد قال السيّد ب. ف. سكينر يوماً أن »العلم هو ما يبقى عندما ينسى المرء ما تعلمه.« وأنا أعتقد أني أعلم ما كان يعني. فبالرغم من أن القدرة على القراءة والكتابة وتعلم مبادئ الحساب قيّمة إلا أن هبة العلم الحقيقية هي أنها توسع أفكارنها وتعطينا فكرة عن العالم الذي نحيا فيه وكافة الفرص فيه. فعندما كنت سفيراً أميركياً لدى تنزانيا، التقيت بالعديد من الأميركيين الذين أتوا لتسلق جبل كليمنجارو أو لمشاهدة الحياة البرية التي تطوف سرينغيتي. ولم يتسلق معظم التنزانيين قط جبل »كيلي« وكانوا يقولون لي إن السواح والدلائل فقط تمكنوا من تسلق أعلى قمة في إفريقيا. وكانوا يقولون: »لا نستطيع نحن الفتيات التنزانيات أن نقوم بأي شيء.« ثم في يوم من الأيام، قام متطوع من سلك السلام كان يدرس في مدرسة فتيات في أسفل الجبل، بتحدي تلميذاته بتسلق كيليمنجارو. فسغرت الفتيات منه في بادئ الأمر لكنه وبعض أفراد وكالة USAID تمكنوا من العثور على بعض الجاكيتات والأحذية للفتيات وبدأوا بتعليم الفتيات حول الجبل وثروته الحيوانية والنباتية. فاهتمت الفتيات بالموضوع وبدأن التدريب على التسلق. وفي اليوم المحدد لذلك، بدأت تلك الفتيات برحلتهن وهن ترتدين الجوارب على يديّهن وحملن الكرنب والموز لأكلها على الطريق. وأعلم أنكم لن تتفاجؤا بالمعرفة بأنهن بلغن القمة وسط دموع غزيرة وضحكات عالية. لقد تختطت هذه الفتيات عوائق كثيرة وقامت بما لم يقم به قبلهن إلا قليل من الناس في العالم. وستحتفظن بذكريات هذه الرحلة طوال حياتهن وستحثهن على التفوق في مجالات أخرى.

بصفتنا مسؤولين في التعليم ومحترفين في التنمية، يجب أن يكون هدفنا ليس فحسب منح الفتيات القدرة على القراءة عن عالم جديد بل أيضاً القدرة على رؤية عالمهن الخاص من منظار جديد.

المشاركون

Emmanuel Acquaye
Ghana Education Service
Ghana
(w) 233-21-663045

Stanislas Adotevi
UNICEF
Burkina Faso
adodia@usa.net
(w) 226-361370 (f)226-360087

Erinna Adotevi-Dia
The World Bank
USA
eadotevi@worldbank.org
(w) 1-202-473-6636

Zahid Afridi
Academy for Educational Development
Pakistan
(w) 92-21-584-8296
(f)92-21-584-8296
afridi_equip@yahoo.com

Francine Agueh
Academy for Educational Development
Benin
(w) 1-202-884-8163
(f) 1-202-884-8408
fagueh@aed.org

Michele Akpo
USAID, Benin
Benin
(w) 229-300500
(f) 229-301260
makpo@usaid.gov

Zeinab Alaoui
Ministry of National Education
Morocco
(w) 212-7-772048
(f) 212-7-779029

Ibrahima Ba
Plan International
Guinea
(w) 224-453-543
(f) 224-453-542
iba@mirinet.net.gn

Dyuti Baral
World Education
Nepal
(w) 977-1-422385
(f) 977-1-415303
gwe@mos.com.np

Roque Benavides
CONFIEP
Peru
(w) 51-1-440-6981
(f) 51-1-221-7225
roqueben@Buenaventura.com

Jane Benbow
CARE
USA
(w) 1-404-681-2552
(f) 1-404-589-2632
benbow@care.org

Cecilia Bergés
Ministry of Education and Culture
Dominican Republic
(w) 809-688-9700, x222
(f) 809-689-8688
docente@see.cov.do

Vanya Berrouet
FONHEP
Haiti
(w) 509-223-9574
(f) 509-223-9903
vanyab@fonhep.org

Mauricio Bertrand
Inter-American Development Bank
USA
mauriciob@iadb.org
(w) 1-202-623-2156
(f) 1-202-623-1463

Katherine Blakeslee
USAID, Office of Women in Development, Global Bureau
USA
kblakeslee@usaid.gov
(w) 1-202-712-0570
(f) 1-202-216-3173

Kristin Brady
Academy for Educational Development
USA
(w) 1-202-884-8976
(f) 1-202-884-8430
kbrady@aed.org

Lorie Brush
American Institutes for Research
USA
(w) 1-202-298-2974
(f) 1-703-516-6779
lbrush@air.org

Shirley Burchfield
World Education
USA
(w) 1-617-482-9485
(f) 1-617-482-0617
Shirley_Burchfield@jsi.com

Neera Burra
UNDP
India
(w) 91-11-4628877
(f) 91-11-4627612
neera.burra@undp.org

Blanca Liliam Cabañas
Ministry of Education
Honduras
(w) 504-237-1612
(f) 504-237-4912
oei.teg@sdnhon.org.hn

Mercedes Castillo
USAID, El Salvador
El Salvador
(w) 503-298-1666
(f) 503-298-5747
mecastillo@usaid.gov

Paz Castillo-Ruíz
Inter-American Development Bank
USA
(w)1-202-623-3533
(f) 1-202-623-1463
pazcr@iadb.org

Bob Chase
World Learning
USA
(w) 1-202-408-5420
(f) 1-202-408-5397
bob.chase@worldlearning.org

Nada Chaya
Population Action International
USA
(w) 1-202-557-3409
(f) 1-202-728-4177
nchaya@popact.org

Ray Chesterfield
Juárez & Associates
USA
(w) 1-202-331-7825
(f) 1-202-331-7830
rchesterfield@juarezassociates.com

Lawrence Chickering
Educate Girls Globally
USA
(w) 1-415-561-2260
(f) 1-415-561-6101
alc@iceg.org

Naima Chikhaoui
National Institute for Sciences of Anthropology and Patrimony
Morocco
(w) 212-7-773185
(f) 212-7-773185
ebourach@iav.refer.ma

Barbara Chilangwa
Ministry of Education
Zambia
(w) 260-1-25129
(f) 260-1-250627
barbara@zamnet.zm

Daphne Chimuka
FAWE
Zambia
(w) 260-1-220752
(f) 260-1-229693
fawezam@zamnet.zm

Carmela Chung
Red Nacional de Promoción de la Mujer
Peru
(w) 511-261-7741
(f) 511-261-7741
santisac@qenqo.rcp.net.pe

Susie Clay
USAID, Office of Women in Development, Global Bureau
USA
(w) 1-202-712-0954
(f) 1-202-216-3173
sclay@usaid.gov

Vicky Colbert
Volvamos a la Gente
Colombia
(w) 571-245-2712
(f) 571-245-2041
volvamos@express.net.co

Patrick Collins
U.S. Peace Corps
USA
(w) 1-202-692-2614
pcollins@peacecorps.gov

Shanti Conly
USAID, Center for Population, Health and Nutrition, Global Bureau
USA
(w) 1-202-712-0892
(f) 1-202-216-3404
sconly@usaid.gov

Augusto Cornejo
Ministry of Education
El Salvador
(w) 503-281-0275
(f) 503-221-4427

Kadiatou Coulibaly
Academy for Educational Development
Mali
(w) 223-28-1557
(f) 227-28-2291
worldedu@malinet.ml

Phyllis Craun-Selka
PACT
USA
(w) 1-202-466-5666
(f) 1-202-466-5669
pcraunselka@pacthq.org

Cecelia Crespo
Education Development Center
Bolivia
(w) 591-2-371832
(f) 591-2-317911
edcbol@caoba.entelnet.bo

Jean Davison
American University
USA
(w) 1-703-538-4786
(f) 1-703-533-1788
jdavison@erols.com

Elvira de la Paz
CIPAF
Dominican Republic
c/o cipaf@aacr.net

Elisa de Santis
The World Bank Institute
USA
(w) 1-202-458-2381

Rose Debbas
Rene Moawad Foundation
Lebanon
(w) 96-1-613367
debbas@erols.com

Mamadou Maladho Diallo
Rural Development Community
Guinea
(w) 224-46-30-26
plangwe@mirinet.net.gn

Sasha Drobnick
American Association of University Women
USA
(w) 1-202-728-7608
(f) 1-202-463-7169
DROBNICA@aauw.org

Wende DuFlon
USAID, Guatemala
Guatemala
502-332-0202
502-331-1472
wduflon@usaid.gov

Hoda el-Saady
National Council on Childhood & Motherhood
Egypt
(w) 20-2-524-0277
(f) 20-2-524-0638
c/o mward-brent@usaid.gov

Marcia Ellis
Academy for Educational Development
USA
(w) 1-202-884-8252
(f) 1-202-884-8408
mellis@aed.org

John Engels
Academy for Educational Development
USA
(w) 1-202-884-8276
(f) 1-202-884-8408
jengels@aed.org

Sonia Estrella
CONAMU
Ecuador
(w) 593-2-263-097
(f) 593-2-259-763
conamu@uio.satnet.net

Hyacinth Evans
University of the West Indies
Jamaica
(w) 876-927-2431
(f) 876-927-2502
hevans@kasnet.com

Kristi Fair
Macro International
USA
(w) 1-301-572-0951
kfair@macroint.com

Marina Fanning
Management Systems International
USA
(w) 1-202-484-7170
(f) 1-202-488-0754
mfanning@msi-inc.com

Sharon Franz
Academy for Educational Development
USA
(w) 1-202-884-8259
(f) 1-202-884-8400
sfranz@aed.org

Karen Frederickson
U.S. House of Representatives
USA
(w) 1-202-225-2611
(f) 1-202-226-0917
karen.frederickson@mail.house.gov

Michelle Fryer
Inter-American Development Bank
USA
(w) 1-202-623-2672
(f) 1-202-623-3173
michellef@iadb.org

Anne Gahongayire
FAWE
Rwanda
(w) 250-82501
(f) 250-82514

Gloria Gamero
Education Development Center
Honduras
(w) 504-883-2710
(f) 504-883-2710

Anne Genereux
Macro International
USA
(w) 1-301-572-0537
(f) 1-301-572-0983
agenereu@macroint.com

Maekelech Gidey
Clark Atlanta University
Ethiopia
Maekelech_g@usa.net

Suzanne Grant Lewis
Harvard University
USA
(w) 1-617-496-4830
(f) 1-617-496-3095
sue_grant_lewis@harvard.edu

Don Graybill
Creative Associates International, Inc.
USA
(w) 1-202-966-5804
(f) 1-202-363-4771
Don@caii-dc.com

Marcia Greenberg
Development Alternatives, Inc.
USA
(w) 1-202-332-2853
marcia_greenberg@dai.com

Paula Gubbins
Academy for Educational Development
USA
(w) 1-202-884-8260
(f) 1-202-884-8408
pgubbins@aed.org

Geeta Rao Gupta
International Center for Research on Women
USA
(w) 1-202-797-0007
(f)1-202-797-0020
geeta@icrw.org

Mona Habib
American Institutes for Research
USA
(w) 1-703-527-5546
(w) 1-703-516-6779
mhabib@air-dc.org

Jill Harmsworth
World Education
USA
(w) 1-617-482-9485
jharmsworth@jsi.com

Ash Hartwell
Education Development Center
USA
(w) 1-617-969-7100
ahartwell@edc.org

John Hatch
USAID, Center for Human Capacity Development, Global Bureau
USA
(w) 1-202-712-0147
(f) 1-202-216-3229
jhatch@usaid.gov

Aziza Helmy
USAID, Egypt
Egypt
(w) 20-2-516-5505, x 397
(f) 20-2-521-8501
ahelmy@usaid.gov

Barbara K. Herz
U.S. Department of Treasury
USA
(f) 1-202-622-0419
Barbara.Herz@do.treas.gov

Susan Hirshberg
The World Bank
USA
1-202-458-1953
1-202-522-3408
shirshberg@worldbank.org

Haiyan Hua
Harvard University
USA
(w) 1-617-495-9478
(f) 1-617-495-0527
hhua@hiid.harvard.edu

Karin Hyde
Latilewa Consulting
Kenya
(w) 011-254-2-571197
latilewa@africaonline.co.ke

Nalin Jena
USAID, India
India
(w) 91-1-419-8000
(f) 91-11-419-8454
njena@usaid.gov

Beverly Jones
Academy for Educational Development
USA
(w) 1-202-884-8309
(f) 1-202-884-8408
bjones@aed.org

Madeleine Macka Kaba
FAWE
Guinea
(w) 224-45-12-93
(f) 224-45-12-24
bfcfawe@leland-gn.org

Pierre Kamano
Ministry of Education
Guinea
(w) 224-41-3441
(f) 224-41-3441
souare@mirinet.net.gn

Souleymane Kante
World Education
Mali
(w) 814-861-5331
skante@hotmail.com

Nadya Karim
Aga Khan Foundation
USA

Ruth Kavuma
FAWE
Uganda
(w) 256-75-766364
(f) 256-41-258725
faweu@infocom.co.ug

Fanta Mady Keita
Ministry of Education
Mali
(w) 223-222550
(f) 223-232827

Mona Khan
Aga Khan Foundation
USA

Suzanne Kindervatter
InterAction
USA
(w) 1-202-667-8227
(f) 1-202-667-8236
skindervatter@interaction.org

Elizabeth King
The World Bank
USA
(w) 1-202-473-3289
(f) 1-202-522-1153
eking@worldbank.org

Francoise Kirby
Management Systems International
USA
c/o Muirragui@msi-inc.com

Steven Klees
University of Maryland
USA
(w) 1-301-405-2212
(f) 1-301-405-3573
sklees@wam.umd.edu

Sue Klein
U.S. Department of Education
USA
(w) 1-202-219-2038
(f) 1-202-219-1407
sue_klein@ed.gov

Kristin Langlykke
USAID, Peru
Peru
(w) 51-1-433-3200
(f) 51-1-433-7034
klanglykke@usaid.gov

Alicia Langrand
Fundación Eduquemos
Nicaragua
(w) 505-268-0601
(f) 505-268-0601
eduquemo@ibw.com.ni

Cecilia Lazarte
Ministry of Education
Bolivia
(w) 591-2-443879
(f) 591-2-443973
curiosle@kollanet.bo

María Angela Leal
World Learning
Guatemala
(w) 502-334-6117
(f) 502-334-7645
girlsedu@guate.net

Jo Lesser
USAID, Office of Women in
Development, Global Bureau
USA
(w) 1-202-223-4403
(f)1-202-223-4401
jlesser@devtechsys.com

Jing Lin
University of Maryland
USA
(w) 1-301-405-3568
(f) 1-301-405-3573
jinglin@wam.umd.edu

Eva Lithman
Inter-American Development Bank
USA
(w) 1-202-623-1295
eval@iadb.org

Deborah Llewellyn
Creative Associates International, Inc.
USA
(w) 1-202-966-5804
(f) 1-202-363-4771
deborah@caii-dc.com

Sarah Luche Durso
The Mitchell Group
USA
(w) 1-202-745-1919
(f) 1-202-234-1697
sluche@erols.com

Margaret A. Lycette
Consultant
USA
(w) 1-202-333-0399
mlycette@erols.com

Reitumetse Mabokela
Michigan State University
USA
(w) 1-517-353-6676
(f) 1-517-353-6393
mabokela@msu.edu

Carmen Madrinan
Catholic Relief Services
India
(w) 91-11-4198000
(f) 91-11-6868594
cmadrinan@catholicreliefservicesindia

Mary Maguire
Academy for Educational Development
USA
(w) 1-202-884-8631
(f) 1-202-884-8430
mmaguire@aed.org

Martin McLaughlin
USAID, Center for Human Capacity Development, Global Bureau
USA
(w) 1-202-712-0236
(f) 1-202-216-3229
mmclaughlin@usaid.gov

Bayardo Mejía
Ministry of Education
Guatemala
(w) 502-360-0884
(f) 502-360-0884
bmejia@mineduc.gob.gt

Lyn Messner
U.S. Peace Corps
USA
(w) 1-202-692-2654
lmessner@peacecorps.gov

Frank Method
UNESCO
USA
(w) 1-202-454-2182
(f) 1-202-331-9121
unesco1@cais.com

Lloyd Mitchell
The Mitchell Group
USA
(w) 1-202-745-1919
(f) 1-202-234-1697
lloydmm@erols.com

Penina Mlama
FAWE
Kenya
(w) 254-2-226590
(f) 254-2-210709
pmlama@fawe.org

Bettina Moll
The World Bank
USA
(w) 1-202-333-0837
(f) 1-202-473-4064
bmoll@worldbank.org

Susan Morawetz
USAID, Office of Regional Sustainable Development, Latin America and the Carribean Bureau
USA
(w) 1-202-712-0637
(f) 1-202-216-3002
smorawetz@usaid.gov

Talaat Moreau
USAID, Office of Sustainable Development, Africa Bureau
USA
(w) 1-202-298-2954
tmoreau@air.org

Eileen Muirragui
Management Systems International
USA
(w) 1-202-484-7170
(f) 1-202-488-0754
emuirragui@msi-inc.com

Kevin Mullally
USAID, Ethiopia
Ethiopia
(w) 251-1-510-088
(f) 251-1-510-043
kmullally@usaid.gov

Joshua Muskin
World Learning
USA
(w) 1-202-408-5420
(f) 1-202-408-5397
joshua.muskin@worldlearning.org

Elizabeth Mwinkaar
Ghana Education Service
Ghana
(w) 233-756-22928

Kitenge N'Gambwa
U.S. Peace Corps
USA
(w) 1-202-692-2659
kngambwa@peacecorps.gov

Ange N'Koue
Ministry of Education and Scientific Research
Benin
(w) 229-821224
(f) 229-821224
mapko@usaid.gov

Ana Martha Najarro
Ministry of Education
El Salvador
c/o ypleitez@usaid.gov

Margaret Neuse
USAID, Center for Population, Health, and Nutrition, Global Bureau
USA
(w) 1-202-712-0540
(f)1-202-216-3404
mneuse@usaid.gov

Kent Noel
USAID, Zambia
Zambia
(w) 260-1-254-303
knoel@usaid.gov

Maureen Norton
USAID, Center for Population, Health, and Nutrition, Global Bureau
USA
(w) 1-202-712-1334
(f) 1-202-216-3404
mnorton@usaid.gov

Gabriela Núñez
Juárez & Associates
Guatemala
(w) 502-368-2864
(f) 502-368-2864
gnunez@intelnet.net.gt

Chloe O'Gara
Academy for Educational Development
USA
(w) 1-202-884-8249
(f) 1-202-884-8405
cogara@aed.org

Kish Ato Odum
Ministry of Education
Ghana
(w) 233-21-661454

Julie Owen-Rea
USAID, Office of Sustainable Development, Africa Bureau
USA
(w) 1-202-712-0638
(f) 1-202-216-3373
juowen-rea@usaid.gov

Peggy Parlato
Academy for Educational Development
USA
(w) 1-202-884-8780
(f) 1-202-884-8701
mparlato@aed.org

Earnest Pemba
CRECCOM
Malawi
(w) 265-525-291
(f) 265-525-291
creccom@malawi.net

Mary Joy Pigozzi
UNICEF
USA
(w) 1-212-824-6618
(f) 1-212-824-6481
mjpigozzi@unicef.org

Diane Prouty
American Institutes for Research
USA
(w) 1-703-527-5546
(f) 1-703-477-0954
dprouty@air.org

Bob Prouty
The World Bank
USA
(w) 1-202-477-1234
rprouty@worldbank.org

Anna Quandt
Consultant
USA
(w) 1-202-966-0302
lenni55@aol.com

Tika Ram Subedy
World Education
Nepal
(w) 977-1-422385
(f) 977-1-415303
gwe@mos.com.np

Deepa Ramesh
Save the Children
USA
(w) 1-202-261-4664
DRamesh@dc.savechildren.org

Khadija Ramram
Save the Children
Morocco
(w) 212-7-63-13-13
(f) 212-7-63-28-45
kramram@meg.org.ma

Christina Rawley
Development Alternatives, Inc.
USA
(w) 1-202-841-8288
crawley@usaid.gov

May Rihani
Academy for Educational Development
USA
(w) 1-202-884-8292
(f) 1-202-884-8408
mrihani@aed.org

Janet Robb
Creative Associates International, Inc.
USA
(w) 1-202-966-5804
janet@caii-dc.com

Ana María Robles
CARE
Peru
(w) 511-433-4781
(f) 511-433-0492
roblesa@carepe.org.pe

Rita Roesch de Leiva
Association of Girls Education of Development
Guatemala
(w) 502-368-1959
(f) 502-368-1959
vidap@intelnet.net.gt

Mary Rojas
Development Alternatives, Inc.
USA
(w) 1-202-332-2853
mary_rojas@dai.com

Heidi Ross
Colgate University
USA
(w) 1-315-228-7660
(f) 1-315-228-7857
hross@mail.colgate.edu

Fernando Rubio
Juárez & Associates
Guatemala
(w) 502-331-4085
(f) 502-253-3033
digebi@infovia.com.gt

Andrea Rugh
Consultant
USA
(w) 1-301-929-5141
(f) 1-301-929-5141
abrugh@aol.com

Kathy Rulon
CEDPA
USA
(w) 1-202-667-1142
(f) 1-202-332-4496
krulon@cedpa.org

Marcy Rwendaire
Ministry of Education
Uganda
(w) 256-41-233651
(f) 256-41-233417

David Sadker
American University
USA
(w) 1-202-885-3728
dsadker@american.edu

Muneera Salem-Murdock
USAID, Office of Development
Partners, Policy and Program
Coordination Bureau
USA
(w) 1-202-712-0570
(f) 1-202-216-3173
Msalem-murdock@usaid.gov

Oumou Ba Sangare
National Assembly
Mali
(w) 223-22 36 02
(f) 223-223933
kkonfe@usaid.gov

Ken Schofield
USAID, Office of the Assistant
Administrator for Policy and Program
Coordination, Policy and Program
Coordination Bureau
USA
(w) 1-202-712-1190
(f) 1-202-216-3173
kschofield@usaid.gov

Jane Schubert
American Institutes for Research
USA
(w) 1-703-527-5546
(f) 1-703-527-4661
jschubert@air.org

Barbara Seligman
The Futures Group International
USA
b.seligman@tfgi.com

Chij Shresthe
World Education
USA
(w) 1-617-482-9485
(f) 1-617-482-0617

Don Sillers
USAID, Office of Policy Development
and Coordination, Policy and Program
Coordination Bureau
USA
(w) 1-202-712-5151
(f) 1-202-712-0077
dsillers@usaid.gov

Jennifer Smith Nazaire
Catholic Relief Services
USA
(w) 1-410-625-2220
(f) 1-410-234-3189
jnazaire@catholicrelief.org

Claire Spence
USAID, Jamaica
Jamaica
cspence@usaid.gov

Brian Spicer
Academy for Educational Development
USA
(w) 1-202-884-8248
(f) 1-202-884-8408
bspicer@aed.org

Jennifer Spratt
Research Triangle Institute
Guinea
spratt@rti.org

Barbara St. Amand
National Assoc. of Partners in Education
USA

Margaret Sutton
Indiana University
USA
(w) 1-812-856-8368
(f) 1-812-856-8394
msutton@indiana.edu

Tania Suxo
Education Development Center
Bolivia
(w) 591-2-392234
(f) 591-2-317911
edcbol@caoba.entelnet.bo

Katherine Taylor
Inter-American Development Bank
USA
katherine_taylor2@worldnet.att.net

Mercy Tembon
The World Bank
USA
(w) 1-202-473-5524
mtembon@worldbank.org

Elizabeth Thomas
Academy for Educational Development
USA
(w) 1-202-884-8783
(f) 1-202-884-8701
elthomas@aed.org

Karen Tietjen
Academy for Educational Development
USA
(w) 1-202-884-8362
(f) 1-202-884-8408
ktietjen@aed.org

Christophe Tocco
USAID, Morocco
Morocco
ctocco@usaid.gov

Cecilia Torres-Llosa
Instituto Apoyo
Peru
(w) 51-1-444-6261
(f) 51-1-446-5369
ct@iapoyo.org.pe

Makeda Tsegaye
USAID, Ethiopia
Ethiopia
(w) 251-1-510-088
(f) 251-1-510-043
mtsegaye@usaid.gov

Emily Vargas-Barón
USAID, Center for Human Capacity
Development, Global Bureau
USA
(w) 1-202-712-0236
(f) 1-202-216-3229
evargas-baron@usaid.gov

Rachel Venezian
DevTech Systems, Inc.
USA
(w) 1-202-223-4404
(f) 1-202-223-4401
rvenezian@devtechsys.com

Frank Wagner
U.S. Peace Corps
USA
(w) 1-202-692-2604
fwagner@peacecorps.gov

Michelle Ward-Brent
USAID, Egypt
Egypt
(w) 20-2-516-5505,
(f) 20-2-516-4695
mward-brent@usaid.gov

Elizabeth Warfield
Consultant
USA
(w) 1-301-283-4458
(f) 1-301-283-0396
jaharding@aol.com

Michel Welmond
Research Triangle Institute
USA
mwelmond@rti.org

Christopher Wheeler
Michigan State University
USA
(w) 1-517-353-0750
(f) 1-517-353-6393
cwheeler@msu.edu

Howard Williams
Academy for Educational Development
USA
(w) 1-813-974-0046
(f) 1-202-884-8408
hwilliam@aed.org

Fred Wood
Save the Children
USA
(w) 1-203-221-4125
(f) 1-203-222-9176
fwood@savechildren.org

Najat Yamouri
Management Systems International
Morocco
(w) 212-767-57-41
(f) 212-767-57-32
najyamouri@fusion.net.ma

Kit Yasin
Educational Development Center
USA
(w) 1-202-466-0540
(f) 1-202-223-4059
kit@edc.org

Andrea Yates
USAID, Mali
Mali
(w) 223-22-36-02
(f) 223-22-36-02
ayates@usaid.gov

Almaz Woldeyes Yimaer
Ethiopian Women Lawyers Assocation
Ethiopia
(w) 251-1-531165
(f) 251-1-531818
ewla@telecom.net.et

Malak Zaalouk
UNICEF
Egypt
(w) 20-2-526-5083
(f) 20-2-526-4218
mzaalouk@unicef.org

مفتاح رموز رسوم الغلاف

الروسية	девушки
اللاتينية	puellae
المجرية	lányok
الهندية/الأوردية	larkian
الإيطالية	ragazze
الفيتنامية	các cô gái
النرويجية	piker
الأستونية	tüdrukud
السويدية	flickor
الإسبانية	niñas
الإنجليزية	girls
الصربية-الكرواتية	devojke
السواحلية	wasichana
الفارسية	دختران
الولوفية	djiguen
الفرنسية	filles
السلوفاكية	dievčatá
التاغالوغية	babae
الدندية	wendia
الغونية	vi-gnonsile
الصينية	女孩子
الفونية	gnonnuvile
الألمانية	mädchen
اليونانية	γαιυσκες
اللتوانية	mergaites
الإندونيسية	puteri
الميناوية	gnonnuvio
العربية	بنات
اليوروبية	anwon-omon-obinri
اللاتفيانية	meitenes
الاسبرانتو	knabino
التايية	เด็กผู้หญิง
البرتغالية	meninas
الكويشوا	sipas-kuna
الهولندية	meisjes

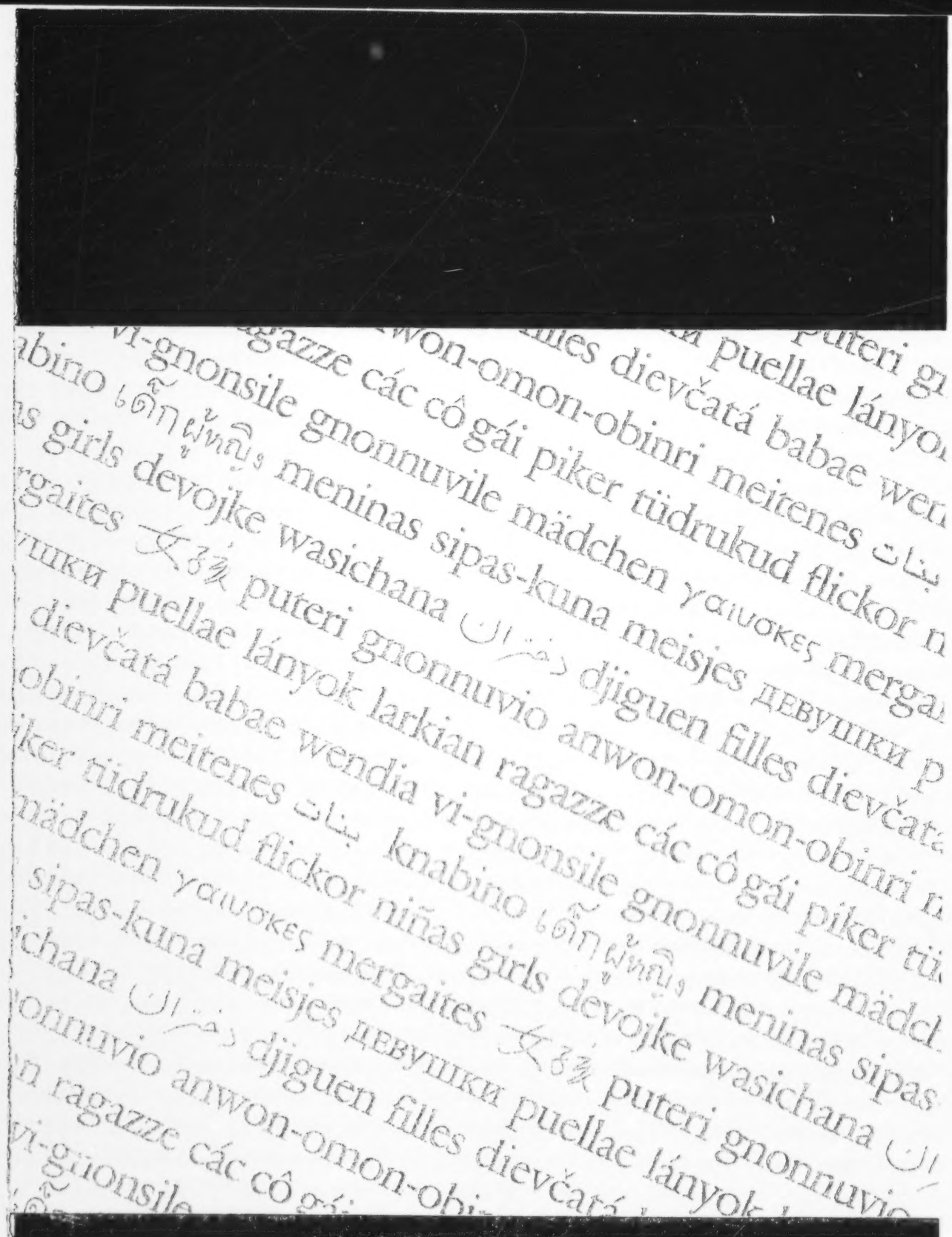

Academy for Educational Development
1825 Connecticut Avenue, NW
Washington, DC 20009-5721 USA
إعداد مشروع SAGE، أكاديمية الإنماء التربوي
التمويل بموجب عمل G/WID WIDTech
مع شركة الخيارات البديلة للإنماء
عقد الوكالة الأميركية للإنماء الدولي رقم FAO-0100-Q-6006-00

UD 035 282

U.S. Department of Education
Office of Educational Research and Improvement (OERI)
National Library of Education (NLE)
Educational Resources Information Center (ERIC)

REPRODUCTION RELEASE

(Specific Document)

I. DOCUMENT IDENTIFICATION:

Title: Symposium on Girls' Education - Evidence, Issues, and Actions Arabic version	
Author(s):	
Corporate Source: The Academy for Educational Development and U.S. Agency for International Development	Publication Date: 2000

II. REPRODUCTION RELEASE:

In order to disseminate as widely as possible timely and significant materials of interest to the educational community, documents announced in the monthly abstract journal of the ERIC system, *Resources in Education* (RIE), are usually made available to users in microfiche, reproduced paper copy, and electronic media, and sold through the ERIC Document Reproduction Service (EDRS). Credit is given to the source of each document, and, if reproduction release is granted, one of the following notices is affixed to the document.

If permission is granted to reproduce and disseminate the identified document, please CHECK ONE of the following three options and sign at the bottom of the page.

The sample sticker shown below will be affixed to all Level 1 documents

PERMISSION TO REPRODUCE AND DISSEMINATE THIS MATERIAL HAS BEEN GRANTED BY

Sample

TO THE EDUCATIONAL RESOURCES INFORMATION CENTER (ERIC)

1

Level 1 ✓

Check here for Level 1 release, permitting reproduction and dissemination in microfiche or other ERIC archival media (e.g., electronic) and paper copy.

The sample sticker shown below will be affixed to all Level 2A documents

PERMISSION TO REPRODUCE AND DISSEMINATE THIS MATERIAL IN MICROFICHE, AND IN ELECTRONIC MEDIA FOR ERIC COLLECTION SUBSCRIBERS ONLY, HAS BEEN GRANTED BY

Sample

TO THE EDUCATIONAL RESOURCES INFORMATION CENTER (ERIC)

2A

Level 2A

Check here for Level 2A release, permitting reproduction and dissemination in microfiche and in electronic media for ERIC archival collection subscribers only

The sample sticker shown below will be affixed to all Level 2B documents

PERMISSION TO REPRODUCE AND DISSEMINATE THIS MATERIAL IN MICROFICHE ONLY HAS BEEN GRANTED BY

Sample

TO THE EDUCATIONAL RESOURCES INFORMATION CENTER (ERIC)

2B

Level 2B

Check here for Level 2B release, permitting reproduction and dissemination in microfiche only

Documents will be processed as indicated provided reproduction quality permits.
If permission to reproduce is granted, but no box is checked, documents will be processed at Level 1.

I hereby grant to the Educational Resources Information Center (ERIC) nonexclusive permission to reproduce and disseminate this document as indicated above. Reproduction from the ERIC microfiche or electronic media by persons other than ERIC employees and its system contractors requires permission from the copyright holder. Exception is made for non-profit reproduction by libraries and other service agencies to satisfy information needs of educators in response to discrete inquiries.

Signature: M. Rihani	Printed Name/Position/Title: May Rihani, Sr VP
Organization/Address: The Academy for Educational Develop. 1825 Connecticut Ave.,NW Washington, DC 20009-5721	Telephone: 202-884-8292 FAX: 202-884-8408
	E-Mail Address: mrihani@aed.org Date: 1-23-2002

III. DOCUMENT AVAILABILITY INFORMATION (FROM NON-ERIC SOURCE):

If permission to reproduce is not granted to ERIC, or, if you wish ERIC to cite the availability of the document from another source, please provide the following information regarding the availability of the document. (ERIC will not announce a document unless it is publicly available, and a dependable source can be specified. Contributors should also be aware that ERIC selection criteria are significantly more stringent for documents that cannot be made available through EDRS.)

Publisher/Distributor:
Address:
Price:

IV. REFERRAL OF ERIC TO COPYRIGHT/REPRODUCTION RIGHTS HOLDER:

If the right to grant this reproduction release is held by someone other than the addressee, please provide the appropriate name and address:

Name: U.S. Agency for International Development
Address: 1300 Pennsylvania Ave., NW Washington, DC 20523-3801

V. WHERE TO SEND THIS FORM:

Send this form to the following ERIC Clearinghouse:

However, if solicited by the ERIC Facility, or if making an unsolicited contribution to ERIC, return this form (and the document being contributed) to:

ERIC Processing and Reference Facility
4483-A Forbes Boulevard
Lanham, Maryland 20706

Telephone: 301-552-4200
Toll Free: 800-799-3742
FAX: 301-552-4700
e-mail: ericfac@inet.ed.gov
WWW: http://ericfacility.org